الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

– واقع وآفاق –

تحت إشراف الأستاذة:

وردة سعادة

إعداد الطلبة:

مناني إبراهيم

عبيدي عمارة

لجنة المناقشة:

د.غانية نذير	**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**رئيسا**
أ. وردة سعادة	**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
د. محلوس زكية	**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
وما يحل بهم إلا بأهلهم يمكرون

إهـــــداء

إلى ملاكي في الحياة ...إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ..

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب..

♥أمي الحبيبة♥

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ..

من أحمل إسمه بكل إفتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول إنتظار

وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وغداً وإلى الأبد..

♥والدي العزيز♥

إلى رفقاء دربي وهذه الحياة بدونكم لاشيء معكم أكون أنا وبدونكم أكون مثل أي شيء..

في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة والصادقة معي إخوتي وأخواتي ..

إلى من أرى التفاؤل بعينهم .. والسعادة في ضحكتهم..

إلى شعلة الذكاء والنور الى الوجوه المفعمة بالبراءة ولمحبتكم لأزهرت أيامي براعم للغد

♥أصدقائي الأعزاء♥

إلى كل من زل على ذكر اسمه لساني..

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع..

ابراهيم & عمارة

شكر وعرفان

سلام الله الاتم ورضوانه الأعم تحيته الأبدية ونفحاته السرمدية تشمل وتسلم به الذات العليا الذي لا زالت أيامه مشرقة كالشمس وضحاها ولياليه المستنيرة كالقمر إذا تلاها وبعد:

أولا وقبل كل شيء نشكر المولى عز وجل بأسمى كلمات الشكر والامتنان الذي انعم علينا بنعمة العلم وجعل منها تحقيقا لطموحاتنا التي لا طالما كانت حبلى بالتفاؤل وستضل وبينما تسوق الآمال حبر هذه الكلمات وبينما يجر القلم الحروف ورائه يقطفها من بستان العقل ورحيق القلوب ليزق جميل الشكر الى كل من ساهم معنا في هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة وردة سعادة التي رافقتنا في هذا وأرشدتنا ومنحتنا الثقة الكاملة والى كل من ساعدنا وقدم لنا ولو توجيه ولو نصيحة، فقرة كانت أو جملة فأقلها من أهل وأصدقاء وأحبة من بداية اختيار الموضوع الى نهاية العمل كما لا ننسى مكتبة الشارقة.

ملخص:

في بداية التسعينات سعى الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة الذي يوضح فيه السياسة الجديدة للاتحاد مع دول جنوب المتوسط ، ولقد نتج عن هذا العمل تطور في إبرام عدة اتفاقيات ثنائية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، فهذه الاتفاقيات تهدف إلى إقامة فضاء أورو متوسطي من خلال منطقة التبادل الحر بين الضفتين للمتوسط متماشيا مع مبادئ المعاملة بالمثل الناجم عن أسس المنظمة العالمية للتجارة.

والجزائر كغيرها من البلدان المتوسطية قامت بإمضاء عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كحلقة للاندماج في سيرورة الاقتصاد العالمي، بهدف تحقيق أهداف تنموية على المدى الطويل بالرغم من التكاليف الانتقالية المحتملة والإفرازات السلبية .

وانطلاقا لما ورد نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ومدى قدرته على الانسجام مع متطلبات الشراكة من خلال وضعية التجارة الخارجية باعتبارها العامل المهم في الاتفاقية، ووضعية رؤوس الأموال الأجنبية التي تعتبر محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

اتفاق الشراكة، منطقة التبادل الحر، التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي

ABSTRACT :

In the early nineties, the European Union sought to put forward a partnership project through the Barcelona Conference, in which it clarifies the new policy of the union with the countries of the southern Mediterranean. This work resulted in a development in the conclusion of several bilateral agreements with the countries of the southern bank of the Mediterranean. These agreements aim to establish a Euro-Mediterranean space through the free trade area between the two shores of the Mediterranean in line with the principles of reciprocity resulting from the foundations of the World Trade Organization.

Algeria, like other Mediterranean countries, has signed a partnership contract with the European Union as a link for integration into the global economic process with the aim of achieving long-term development goals, despite the potential transitional costs and negative outcomes.

Based on what was mentioned, we try, through this study, to analyze the reality of the Algerian economy and its ability to be in harmony with the requirements of partnership through the status of foreign trade as the important factor in the agreement, and the status of foreign capital, which is the engine of economic and social development.

Key words:

Partnership Agreement, Free Trade Area, Foreign Trade, Foreign Investment

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال – قائمة الجداول	III
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: أساسيات حول الشراكة الأورو جزائرية	
المبحث الأول: الشراكة الأورو متوسطية	05
المطلب الأول: مفهوم الشراكة	05
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعاون الأورومتوسطي	08
المبحث الثاني: التوجه الفعلي من المشروع الأورو متوسطي إلى الشراكة	11
المطلب الأول: مسار الشراكة	11
المطلب الثاني: مضمون وأهداف الشراكة الأورو متوسطية	17
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من التعاون إلى الشراكة	23
المطلب الأول: العلاقات الأورو – جزائرية في إطار التعاون الشامل	23
المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية	26

الفصل الثاني: آثار اتفاقية الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول : نظرة عامة لاتفاق الشراكة الأور–وجزائرية	31
المطلب الأول: واقع الشراكة الأورو– جزائرية	31
المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة	36
المبحث الثاني: أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني	41
المطلب الأول: الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني	41
المطلب الثاني: الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني	47
المبحث الثالث: تقييم اتفاق الشراكة وآثار الوصول على منطقة التبادل الحر	56
المطلب الأول: تقييم اتفاقية الشراكة	56
المطلب الثاني: تشخيص أسباب والعراقيل والتطورات علاقة الشراكة	60
الخاتمة	67
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الاشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01-01	يوضح كيفية تسيير برنامج MEDA	16
01-02	يبين الواردات الجزائرية من أوروبا حسب مجموعة الاستعمال	32
02-02	يبين موقع الاتحاد الأوربي في الواردات الجزائرية.	33
03-02	يمثل زبائن الصادرات الجزائرية (حصة الاتحاد الأوروبي).	34
04-02	يوضح التطور الكبير في الإيرادات الجمركية فترة 2009-2019.	48
05-02	يوضح الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.	50
06-02	تبين الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.	51

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01-01	مساعدات الاتحاد الأوربي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة(1978-1996)	35
01-02	يبين حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.	31
02-02	يبين حجم الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي.	33
03-02	يوضح تطور الإيرادات الجمركية الفترة 2009-2019.	48
04-02	يبين الميزان التجاري للجزائر: الفترة 2008-2019.	49

المقدمة

المقدمة:

دخل العالم ألفية ثالثة تميزت ببروز ملامح نظام عالمي جديد يغلب عليه طابع التكتلات الإقليمية ، والتي تعود مرجعيتها إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير من وراء بروز وتبلور فكرة العولمة، وإن كان ما يبرر هذا الانفتاح بالنسبة للدول المتقدمة ضرورة استمرار النمو المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق، فإنه بالنسبة للدول النامية مطلب أساسي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

وفي هذا الإطار برزت تكتلات تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين: الأول تجاري والثاني مالي، وبهذا بدأت الدول العربية تعمل وفق منهج التكتل والشراكة لمواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة.

وضمن هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي.

ولعل تسارع الأحداث ودخول كل من تونس والمغرب بالخصوص في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي هو ما جعل الجزائر تعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

1. الإشكالية:

وإيمانا منا بوجود فارق شاسع بين مستوى التنمية في الاتحاد الأوروبي والجزائر، وعدم التكافؤ في موازين القوى وما سيسفر عنه من آثار على الجانبين.

وفي سياق هذه المعطيات نحاول في بحثنا التطرق إلى تقييم علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة وماهية التغيرات التي أحدثها تطبيق هذا الاتفاق على الاقتصاد الوطني، وتقديرها خلال العشرية الأخيرة، وهذا ما أدى بنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية:

ما هي النتائج التي حققتها الشراكة بعد عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ؟

وفي حقل هذه الإشكالية تصادفنا العديد من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- كيف نقيم التجربة الجزائرية في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟
- ما هي متضمنات المشروع الأورو-متوسطي؟
- ما خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟
- ما مضمون الاتفاق وما تأثيره على الاقتصاد الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا بعض الفرضيات التي يمكن أن تكون أقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي يمكن صياغتها فيما يلي:

– الشراكة خيار استراتيجي للجزائر، مكنها من تحقيق الأهداف المسطرة بزيادة حجم التبادل والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

– الشراكة الأورو متوسطية هدفها توسعة المبادلات التجارية الأوروبية ، وفتح منطقة تبادل حر لمنتجاتها في أسواق الدول المطلة على البحر المتوسط ، بما يضمن دوام تبعية هذه الدول لها اقتصاديا واجتماعيا.

– اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خيار استراتيجي هدفه حماية اقتصاد الجزائر من مخاطر العولمة في ظل التكتلات الجهوية والإقليمية الجديدة ، الاقتصاد الجزائري سيستفيد من بعض الجوانب التي تتيحها اتفاقية الشراكة ، كتحويل التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق جديدة أمام المتعامل الاقتصادي الجزائري.

– إن نجاح اتفاقية الشراكة مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من الإصلاحات والسياسات التنظيمية، والأخذ في الاعتبار دور الدولة الأساسي في تفعيل اقتصاد السوق.

3. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع البحث إلى الجدل المتواصل حول الجدوى من إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك مرور عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتالي إمكانية أخذ معلومة فعلية حول الأثر الذي تركه اتفاق الشراكة على مختلف الأصعدة.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية – الجزائرية، أسبابها وما هي مراحل التوصل إليها، وآثارها على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا، وما توفره من مزايا وسلبيات، وكيفية الاستفادة من الخبرات ونقل المعارف والتكنولوجيا، وما هي آخر التطورات التي وصلت إليها في العشرية الأخيرة.

5. منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بموضوع البحث، فإنه تم الاعتماد على منهج البحث الوصفي والتحليلي، الوصفي باستخدام وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة (العلاقات الجزائرية الأوربية، اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية)، ومن ثم التحليلي، بتحليلها و تضمينها الدلالات المستخلصة.

أما الأدوات التي استعملناها في دراستنا لهذا الموضوع، فلقد كانت أدوات تحليل الاقتصاد الكلي التي مكنتنا من رصد أهم مؤشرات التباين بين الفترتين(قبل إبرام الاتفاقية وبعد إبرامه ودخوله حيز التطبيق)، ولقد اعتمدنا على الرسوم البيانية وعرض الإحصائيات من اجل زيادة القيمة العلمية للبحث.

6. المحور المكاني و الزماني:

بما أننا نتكلم عن شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فإن مكان البحث هو الجزائر، والفترة التي انتهت إليها هذه الدراسة هي سنة 2009 إلى سنة 2019، لمعرفة أهم الأحداث التي طرأت على الاقتصاد الوطني فيها في ظل هذه الشراكة.

7. خطة البحث:

من أجل التطرق لمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين:

يتناول الفصل الأول أساسيات حول الشراكة الأورو جزائرية ، من خلال مبحثين،يتناول المبحث الأول الشراكة الأورو-متوسطية على اعتبار أن الجزائر جزء منه وفيه بعد التمهيد، (مفهوم الشراكة ، التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي) ، أما المبحث الثاني يتناول التوجه الفعلي من المشروع الأورو متوسطي إلى الشراكة (مسار الشراكة، مضمون وأهداف الشراكة الأورو متوسطية)،أما المبحث الثالث يتناول العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من التعاون إلى الشراكة، (العلاقات الأورو - جزائرية في إطار التعاون الشامل، الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية) وخلاصة الفصل.

أما الفصل الثاني فننتقل فيه إلى آثار اتفاقية الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، من خلال مبحثين بعد التمهيد ، سنطرح في المبحث الأول المبحث الأول : نظرة عامة لاتفاق الشراكة الأور-وجزائرية ، وفيها (واقع الشراكة الأورو- جزائرية ،مضمون اتفاق الشراكة)، ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني ،(الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني ، الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني)،أما المبحث الثالث يتناول تقييم اتفاق الشراكة وآثار الوصول على المنطقة التبادل الحر، (تقييم اتفاقية الشراكة، تشخيص أسباب والعراقيل والتطورات علاقة الشراكة)، خلاصة الفصل، وفي الأخير الخاتمة.

أساسيات حول الشراكة الأورو جزائرية

المبحث الأول : الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الأول:مفهوم الشراكة

المطلب الثاني:التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي

المبحث الثاني: التوجه الفعلي من المشروع الأورو متوسطي إلى الشراكة

المطلب الأول:مسار الشراكة

المطلب الثاني: مضمون وأهداف الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من التعاون إلى الشراكة

المطلب الأول: العلاقات الأورو – جزائرية في إطار التعاون الشامل

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبي

المبحث الأول : الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات[1] .

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، و يمكن طرح التعاريف التالية :

الفرع الأول: تعريف الشراكة

تعريف (1): "الشراكة الأجنبية هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال الملكية، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية".[2]

تعريف (2):"يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية ، تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه."[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية.

يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها: تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال،

[1] Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, P 48.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة، ص 426.

[3] سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ماي 1988، ص 19-18.

العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع الإدارة جديدة[1] .

الفرع الثاني: خصائص الشراكة

تتطلب عملية الشراكة جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:[2]

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة (Les references communes) تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة (Les Partenaires).
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة ... إلخ.
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعاملين والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء المتعاملين .
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.[3]

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن الشراكة الاقتصادية تختلف في أسسها عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الانفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لرأس المال، بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر،

[1] أخرمبالي ولد محمد، الأثار الاقتصادية للشراكة العربية –الأوروبية على الاقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003، ص 12.

[2] Marie Françoise Labouz, op.cit, PP 39-40

[3] Marie Françoise Labouz, op.cit, PP 43

وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[1]

الفرع الثالث: المزايا التي توفرها الشراكة:

من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي: [2]

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية.
- كتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر.
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج.
- تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية.
- تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر .
- سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الاختراع والابتكارات واليد العاملة الرخيصة .
- الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول ، لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية والإنتاج بتكاليف منخفضة .
- التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل.

رغم ما توفره الشراكة من مزايا إلا أنها لا تخلو من بعض الانعكاسات والسلبيات التي نلخصها فيما يلي:[3]

---

[1] بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها و أفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 12.

[2] بن عزوزمحمد ، نفس المرجع ، ص 13-14.

[3] بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 30.

-قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك، وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية أو استعمالية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه.

-يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات، وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.

-تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين، حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الاحتكار .

-يحتمل أن تؤدي هذه التحالفات إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تدهور فرص نمو وتطور هذه الصناعات .

-يؤدي التحالف أو الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، هذا ما قد يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية .

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعاون الأورومتوسطي

قد تم إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري بين الطرفين بصفة ثنائية بين دول عربية وأخرى أوروبية، وعلى مستوى المجموعة الأوروبية مع بعض الدول العربية كل على انفراد مثل مصر، تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، وقد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي والإعفاء الضريبي، واعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية والاقتصادية والمالية إلى جانب التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون.[1]

وفي نفس الوقت أبرمت المجموعة الأوروبية اتفاقا تفضيليا مع فلسطين سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر اتساعا مع تركيا واليونان وكان الهدف منها على المدى البعيد إدماجهما في المجموعة الأوروبية، ومنحت هاتان الدولتان امتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى إنشاء اتحاد جمركيا، أما الاتفاقيات السابقة مع الدول المتوسطية الأخرى فكانت جد محدودة، غير أنه ومن خلال نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الأوروبية مع عدد من الدول العربية المتوسطية كانت تهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المساعدات المالية لهذه الأخيرة وكذا تشجيع الصادرات المتوسطية إلى دول المجموعة الأوروبية وتشجيع الاستثمار

[1] بم عزوز محمد، مرجع سابق، ص 236.

الأجنبي وإقامة علاقات متميزة للتبادل التجاري، لكن هذه البنود لم تتحقق إلا بشكل ضئيل لا يتلاءم مع احتياجات الاقتصاديات العربية الناشئة، باعتبار أن المعونات أو المساعدات المالية التي منحتها دول المجموعة الأوروبية أو بنك الاستثمار الأوروبي كانت محدودة، إضافة إلى فقدان الدول العربية إلى الامتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى دول المجموع.[1]

من خلال ما سبق يتبين أن العلاقة بين أوروبا والشريك المتوسطي باستثناء تركيا واليونان وفلسطين كانت ظرفية وتعتمد على المتغيرات الاقتصادية والمصلحة الآنية.

ومن هذا المنطق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي - الأوروبي لسنة 1969 وذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب، بحيث فتحتا لسوق الأوروبية إمكانية دخول المواد و المنتوجات المصنعة أو نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا، وفيما بعد تم إبرام اتفاقيات التعاون سنة 1976 مع أربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، لبنان ومصر، غير أن هذا التعاون عرف تراجعا إبتداءا من سنة 1988.[2]

لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العلاقات (العربية -الأوروبية) وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين لتحقيق مصالحهما الاقتصادية والسياسية خاصة وأن التكتلات التي قامت للتعاون فيما بينها أصبحت ترغب في الاتجاه نحو إقامة علاقات مع تكتلات مماثلة أو دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان كسب أسواق أوسع والاستفادة من تقنيات وتكنولوجيات أفضل.[3]

انطلاقا مما سبق يمكننا تلخيص مراحل التعاون الأورو- متوسطي فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة التعاون وفق السياسة المتوسطية الشاملة :(PMG)

إن تحليل العلاقات الأورومتوسطية الرامية إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين يتطلب منا الوقوف عند تطور هذه العلاقات وذلك بعرض مختلف أجيال اتفاقيات التعاون[4] :

[1] Isabelle Bensidoune, Agnès chevalier , Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris; 1996; P(06)

[2] سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. دمشق: دار الفكر، ط1، 2000، ص 208.

[3] Louis le Pensec, le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), delegation du senat pour L'UE,
http://www.euromed net /MEDA évaluation/ MDP/default.htm

[4] بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة العمال، جامعة وهران، 2013/2012، ص 85-86.

1. اتفاقيات جيل الستينات (الجيل الأول) :

لقد غلب على هذه المرحلة الطابع الثنائي للاتفاقيات خصوصا فيما تعلق بمستوى التدفقات التجارية وتعلق الأمر أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون)، وهي تدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية وتحت ضوابط وأدوات السياسة الفلاحية المشتركة والمتمثلة في الأسعار المرجعية ونظام الحصص والتوقيت الزمني، علاوة على ذلك فقد غلب على هذه الاتفاقيات الطابع الثنائي .

2. اتفاقيات جيل السبعينات (الجيل الثاني):

من مميزات هذه الاتفاقيات أنها ذات طابع شمولي تأخذ بعين الاعتبار الجانب التجاري للمنتوجات الزراعية الذي سبق الإشارة إليها في اتفاقيات الجيل الأول، وكذا الجانب الخاص بالمنتوجات الصناعية والملف الاجتماعي (قضايا الهجرة والتعاون المالي والتقني أيضا .

3. اتفاقيات جيل الثمانينات (الجيل الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة (PMR)

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، وعرفت أن ذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي :

-التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية.

-تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية .

الفرع الثاني: مرحلة التعاون وفق الشراكة الأوروبية المتوسطية :

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر من سنة 1995 وذلك بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في غضون سنة 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الأموال[1]، غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آن ذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (5+4) أي 5 دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)، و4 دولأوروبية (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا)وأصبحت ندوة (5+5) بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 17/12/1988

[1] Lionel Fontagne et Nicolas Pèridy, L'union Européenne et Le Maghreb, OCDE, Paris, 1997, P 70.

تحت عنوان "حقائق وأفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 24-1989/05/27 حضرتها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا[1].

ثم تطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول المتوسطية، حيث تبنت إسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في شهرجوان 1992، وهذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على الفضاء المغاربي فقط ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الإثني عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ10/191994/ ، والذي يحمل عنوان: " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية وإقامة شراكة أورومتوسطية ."

المبحث الثاني: التوجه الفعلي من المشروع الأورو متوسطي إلى الشراكة

المطلب الأول: مسار الشراكة

يعتبر المؤتمر الذي تم عقده بمدينة برشلونة الإسبانية سنة 1995 والذي حضره وزراء خارجية الدول المتوسطية، البداية الفعلية للشراكة الأورو متوسطية وقد رسم المؤتمر الأهداف الكبرى التي يبنى عليها اتفاق الشراكة وتمثلت في ثلاث ملفات أساسية[2] :

- **<u>الملف الاقتصادي:</u>** ويتمثل في بناء منطقة الرخاء المشترك، عن طريق شراكة اقتصادية ومالية، وإقامة منطقة التجارة الحرة بشكل تدريجيا.
- **<u>الملف السياسي والأمني:</u>** ويتمثل في تحديد فضاء مشترك للسلام والاستقرار من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني.
- **<u>الملف الاجتماعي والثقافي</u>**: ويتمثل في تعزيز التقارب بين الشعوب عبر إقامة شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية ، من شأنها تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

وتعتمد أوروبا على سياستين مختلفتين في التعامل مع بلدان الضفة المتوسطية وهما :

✓ **السياسة الثنائية:** ويقصد بها تفاوض الاتحاد الأوروبي مع كل بلد على حدى من أجل توقيع اتفاق الشراكة وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي هذه السياسة الطبيعة وسياسة كل بلد، ولتسهيل وتسريع عملية الشراكة.

✓ **السياسة الإقليمية:** وتعني التفاوض على أساس كتلة واحدة بين ضفتي المتوسط ويشمل غالبا الإطار العام دون التفاصيل الخاصة بالاتفاقيات.

[1] Mohamed Ben El Hassan Alaoui, Le Maroc et l'UE a l'aube du XXleme siècle (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, 1999,N°41, P 209.

[2] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص 88.

بعد مؤتمر برشلونة وقعت العديد من بلدان الحوض المتوسط اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من بينها: تونس (1995) الذي دخل حيز التنفيذ مارس (1998)، المغرب (1996) الذي دخل حيز التنفيذ (2000) وصولا إلى منطقة التجارة الحرة مارس 2012، الأردن (1997) الذي دخل حيز التنفيذ (2002)، الجزائر (2002) الذي دخل حيز التنفيذ سبتمبر 2005 .

- **مسار برشلونة: أهداف اقتصادية ومالية[1]**

نجد أن أهداف الشراكة الأورو متوسطية بعيدة المدى حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التسريع من وتيرة النمو الاقتصادي.
- تحسين المستوى المعيشي.
- تقليص الفجوة الموجودة في المنطقة الأورو متوسطية.
- تحقيق التعاون والتكامل بين الإقليمين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتوجب على المشاركين أن يوافقوا على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز على النقاط التالية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بلدان الضفة الأخرى ومساعدة الشركاء في المرحلة الانتقالية للشراكة.

- **منطقة تبادل حر:**

يتمحور الهدف الرئيسي لمشروع الشراكة الأورو متوسطية حول إقامة منطقة التبادل الحر والتي ستتجسد من خلال عقد اتفاقيات جديدة ما بين دول الاتحاد الأوروبي وشركائهم .

وحسب تعريف المنظمة العالمية للتجارة، يقصد بمنطقة التبادل الحر:"مجموعة مكونة من طرفين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تقوم بإلغاء الحقوق الجمركية وباقي القيود والتنظيمات التجارية لأهم المبادلات التجارية المتعلقة بالسلع الأصلية للأقاليم المكونة لمنطقة التبادل الحر".[2]

ولقد حددت سنة 2010 كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات ، مع احترام الواجبات الناجمة عن المنظمة العالمية للتجارة حيث تتجول المنتجات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية .

---

[1] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص 89.

[2] Selon la définition de l'OMC : « on entend par zone de libre-échange un groupe de deux ou plusieurs territoires douaniers entre lesquels les droits de douane et les autres réglementations commerciales restrictives sont éliminés pour l'essentiel des échanges commerciaux portant sur les constitutifs de la zone de libre-échange. ». Options originaires des territoires produits Méditerranéennes, Sér. A i n°52, 2003 - Libre échange, agriculture et environnement, « Chronologie des relations entre l'Union européenne et les pays tiers méditerranéens (PTM) ».

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل، زيادة على إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه كل الشركاء، كما ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية التأمين هذه الخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية."**GAAT**"

- **<u>تنمية التعاون الاقتصادي :</u>**

تسعى الشراكة الأورو متوسطية على تنمية التعاون ما بين الضفتين من خلال:

– توفير جو ملائم للاستثمار مع تحسين وتمكين بلدان الضفة الأخرى من التكنولوجي.

– السعي إلى تحقيق التنمية بين الشركاء أنفسهم مما يسعل إقامة منطقة للتبادل الحر لاحقا، ويتم هذا التشجيع بدعم هذا التعاون ومنح جو و إطار قانوني مواتي.

– زيادة التعاون والحوار الخاص بقطاع الطاقة باعتباره قطاعا حساسا وله خصوصية كبيرة.

– التشجيع على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل، وتخفيف التبعية الغذائية، واستئصال الزراعات غير الشرعية.

– التعاون في مختلف المجالات كالتجهيز والبنية التحتية، وتبادل المعلومات.

ومن أجل تجسيد ما سبق على أرض الواقع، عمل الاتحاد الأوروبي على إحداث التقارب ما بين المؤسسات الأوروبية وشركائها من خلال[1] :

(Med- partenariat)أين يمكن للدول الآسيوية و الأمريكية البارزة أن تشارك .

إنشاء (Med-Interprise)من أجل تقارب القطاعات من بعضها البعض.

– وضع نقاط للتواصل ما بين المؤسسات من خلال (Le bureau de rapprochement des entreprises et l'EICC, Euro - Info - Centres de correspondance).

– كما تم وضع قاعدة للإحصائيات خاصة بالمشاركين (BC-NET , Business cooperation Network)، والعمل على تحقيق الشراكة في مجال الإحصائيات من خلال برنامج(MEDSTAT)و الهدف من ذلك هو تنظيم الإحصائيات و خلق قاعدة للمعلومات خاصة بكل الأطراف المشاركة.

[1] M.BOUKELLA, Y.BENABDALLAH, M.Y.FERFERA, « La Méditerranée occidentale, Entre régionalisation et mondialisation », CREAD, Université Abderrahmane Mira-Béjaïa, Algérie, 2003, Page 230 232.

- كما قام الإتحاد الأوروبي بدعم الهيئات الاقتصادية، و ذلك بتحليل أهم الرهانات الاقتصادية المرتقبة من مشروع الشراكة من خلال :
- إنشاء FEMISE : (ForumEuro- Mediterraneen des Instituts Economiques)
- تأمين التكوين ولتقارب المؤسساتي من خلال: الفيدراليات الصناعية، شراكة الغرف التجارية والصناعية، إنشاء شبكة لمنظمة دعم التجارة الدولية، وشبكة لمنظمات الحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشبكة المعارض المتوسطية .

أما بالنسبة للقطاعات الأساسية كقطاع الاتصالات، التعليم، النقل، الطاقةوالمحيط فلقد قام الإتحاد الأوروبي بإحداث عدة برامج، من أجل الارتقاء بها وتطويرها ونذكر من بينها :

- مشروع Nouvelles de matiere en approches telecommunication :والهدف منه تطوير الإنتاجية بالموازاة مع تحسين النوعية و تخفيض تكاليف خدمات الاتصال .
- أما في مجال التعليم و التكوين فلقد تم إنشاء: EUMEDIS : Euro Mediterraneen Information society، و الهدف منه تقليص الفارق التكنولوجي و المعرفي ما بين الأطراف المتشاركين.
- كما تم إنشاء: SEMIDE: Systeme Euro- Mediterraneen d'Information sur les savoir-faire dans le domaine de l'eau.
- وبالنسبة لقطاع النقل فلقد أنشئ .Forum Euro- Mediterraneen des transports
- أما مجال الطاقة فلقد تعزز بإنشاء Forum Euro Méditerranéen de l'énergie

المساعدة المالية:

من أجل نجاح الشراكة الأورومتوسطية و كذا تحقيق منطقة تبادل حر تبعا للمعاهدة التي تم عقدها ببرشلونة سنة 1995، كان لزاما على دول جنوب الحوض المتوسط أن تعيد النظر في أوضاعها الاقتصادية و ترقى بها إلى مستوى أفضل، و حتى تتمكن من تحقيق ما سبق لابد من وجود إعانات مالية، و التي من شأنها أن تساهم في تحريك الفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم .

و في هذا الصدد عمل الاتحاد الأوروبي على توفير مساعدات وإمكانياتمالية، ومن أجل إدارة هذه الأخيرة قام بخلق التنظيم المالي MEDA :[1]

(Mediterranean EuropeanLa Development Assistance) وكان برنامج"MEDAI"قد تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في صيف 1996، وهو بمثابة وسيلة التمويل الأساسية للشراكة الأورومتوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف أساسية هي :

- **أولا:** مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرةوالعمل لدعم التحولات الاقتصادية.
- **ثانيا:** دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة .
- **ثالثا:** دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود.

وتجدر الإشارة إلى أن برامج الدعم المقدمة من طرف برنامج MEDA أخذت اتجاهين :

- دعم الأنشطة و المشاريع المنصوص عليها فيبرامج PIN Programmes Indicatifs : Nationauxوالتي تعود ل9 دولمن بين 12 دولة مشاركة، حيث تستثنى كل من قبرص و مالطا لأنهما في إطار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و تمويلهما يتم خارج برنامج MEDA كما تستثني فلسطين أيضا لأنها غير معنية ببرنامجPIN "البرنامج التأشيري الوطني" نظرا لمستواها الاقتصادي المتطور .
- دعم المشاريع الإقليمية المتبناة من طرف دول جنوب المتوسط دون استثناء وذلك وفق المخطط الإقليمي لبرنامج.MEDA

وعليه فلقد تمت الموافقة على تقديم احتياطي بمبلغ 4685 مليون خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية، يضاف على هذا تدخل البنك الأوروبي للاستثمار "BEI" الذي يعد من أهم مصادر التمويل، حيث يمنح مع الاتحاد الأوروبي سنويا حوالي ثلاثة مليارات أورو على هيئة معونات أو قروض لدول حوض البحر المتوسط الموقعة على الإعلام.

ولقد قدر حجم المساعدات لبرنامج MEDA I بـ 3,4مليون أورو للفترة الممتدة من 1995 و 1999، بينما قدر حجم المساعدات لبرنامجII MEDA بـ5,4مليون أورو للفترة الممتدة من 2000-2006 .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون المالي تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيا كل من الشركاء بعين الاعتبار، مع ضرورة تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود، من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم .

[1] Union Européen - Maghreb, 25 ans de coopération, 1976-2001, édité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, page 23.

كما يتكفل التنظيم السابق بتحديد قواعد الإعانة المالية الممنوحة من طرف الاتحاد لباقي الدول المتوسطية، كما يحدد أشكال التمويل و طرقه و كذا الشروط الواجب توفرها من أجل الحصول على هذه الإعانات .

الشكل رقم (01-01): يوضح كيفية تسيير برنامجMEDA

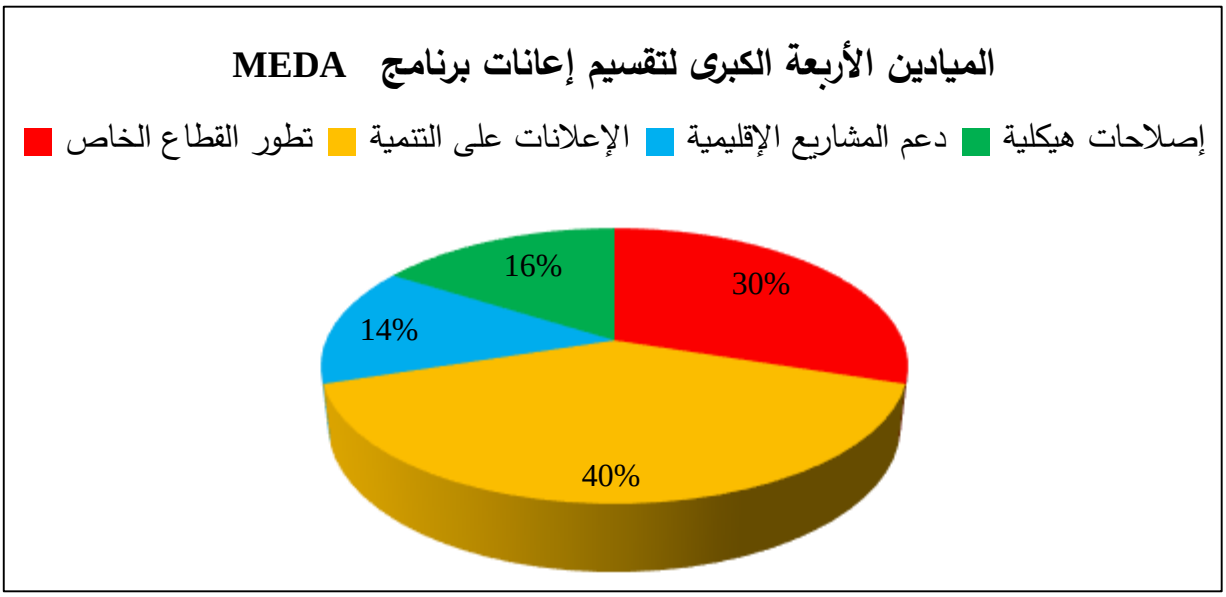

Options Méditerranéennes, Sér. A / n°52, 2003 – Libre-échange, agriculture et environnement, «Chronologie des relations entre l'Union européenne et les pays tiers méditerranéens (PTM) »

وبصفة عامة تتمحور أبرز النشاطات التي تمولها المساعدات و الاعتمادات على المستوى الثنائي، حول تصحيح البنية الاقتصادية والاجتماعية (صحة وتربية، بغية التخفيف من الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية) والاستثمار في حقول البيئة والزراعة والمشاريع الإقليمية، إضافة إلى ندوات تدريبية للدبلوماسيين و نذكر هنا بعض الأمثلة للمشاريع التي يتم تمويلها من خلال برنامج MEDA :

- برامج الإصلاح الهيكلي في كل من المغرب وتونس والأردن.
- مركز تجاري سوري - أوروبي .
- الصندوق الاجتماعي لتمويل خلق فرص عمل جديدة في مصر.
- إصلاح الإدارة العامة في لبنان، والتنمية الريفية في المغرب.

من بين النشاطات الممولة بالقروض الموقعة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي: المشاريع الهادفة إلى تطوير طرق معالجة إهدار المياه وإدارة الموارد المائية في مصر ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع

غزة والمغرب، التدابير من أجل الحد من التلوث وتحديث نظم المراقبة الجوية في المطارات في الجزائر، تحديث خطوط السكك الحديدية في تونس، إعادة بناء الصناعة والبنية التحتية في تركيا في فترة ما بعد الزلزال.

المطلب الثاني: مضمون وأهداف الشراكة الأورو متوسطية

استكمالا للمخططات التوسعية للاتحاد الأوروبي باتجاه وسط وشرق أوروبا وباتجاه الجنوب المتوسط أقام الاتحاد الأوروبي مشروع إطار تعاقدي بينه وبين الدول المتوسطية غير الأوروبية ليحل محل الاتفاقيات المبرمة سابقا، فتمثل الشراكة الأورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم أسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا و فلسطين.[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الشراكة الأورومتوسطية على أنها عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية للعلاقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحديا خطيرا للدول المتوسطية العربية تمس بمقوماتها الأساسية وحاضرها ومستقبلها، تستوجب هذه التحديات العمل الجاد لاستيعابها وتحضير المجتمع والوطن ثقافيا واجتماعيا للوصول إلى أقصى درجات التعاون والتضامن العربي بتوحيد المواقف والخطط والبرامج إلى درجة التوحيد فيما بينها أو الاندماج الكلية.[2]

تختلف الشراكة الأورو متوسطية عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

تتمثل أطراف العلاقة في الشراكة في الاتحاد الأوروبي بكل أعضائه وهياكله من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى.

أولا: الاتحاد الأوروبي: ويشمل الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد (27 دولة) والممثلة بالهيئات الآتية:[3]

[1] رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال، دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة و ممارستها و وظائفها، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004 ،ص46.

[2] هاني حبيب، مرجع سابق، ص 54.

[3] هاني حبيب ، مرجع سابق ، ص 55.

1. المجلس الأوروبي : (le conseil européen) :يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالاتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحلا لخلافات.

2. اللجنة الأوروبية : (La commission européenne):تتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفقا لقرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الصندوق الزراعي الأوروبي، وصندوق التعاون .

3. البرلمان الأوروبي : (Le parlement européen) :هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء، حيث يتم انتخاب أعضائه من دول الاتحاد، وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية(Le comité économique et social) :وهي لجنة استشارية تتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 4سنوات قابلة للتجديد، وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة عن الدول الأعضاء التنفيذ أهداف أوروبا الموحدة، وتضم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة كممثلي المنتجين وأصحاب العمل، وممثلي العمال ...إلخ.

5. محكمة العدل الأوروبية : (La cour européenne de justice) :تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتعقد المحكمةجلساتها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.

6. محكمة المحاسبة الأوروبية[1](La cour descomptes(européenne :تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة، وكذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوروبية .

ثانيا: الدول المتوسطية غير الأوروبية:

يضم الطرف الثاني في علاقة الشراكة الأورومتوسطية أثنى عشر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بـ 08 دولة عربية وهي (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر والمغرب) وكل من تركيا و مالطا وقبرص وفلسطين.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأوروبية – المتوسطية:[2]

الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدول العربية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة، المتمثلة أساسا في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية

[1] Pour plus des details de ces institutions Voir : Jean Louis Burban : Les institutions européennes, Vuibert, Paris, 1997.
[2] Voir : Nicolas Barto, L'imperialisme Européen et le libre échange: Les Accords euro-mediterranéens Aout 2004. http//www.isometric.free.fr. (consulté le 20/06/2005).

بأنواعها سلعا وخدمات ورأسمال، بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة " الأصولية الإسلامية والعمل على مقاومة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية، وهو ما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة بآلياتها الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة التبادل الحر ودعم التعاون المالي، وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة.[1]

يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل التقارب بين الثقافات[2]، ويمكننا تلخيص أهداف كلا الطرفين فيما يلي :

❖ **أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية[3] :**

تتمثل فيما يلي :

- توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه ودول شرق الأوسط .
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية، وكذا مبادرة(Stuart.E.Eiznstadt)التي تم اقتراحها سنة 1998 (أي 3 سنوات بعد مؤتمر برشلونة) المتضمنة للرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة المغاربية بدولها الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) والمتمثلة في ما يلي[4] :

– تحقيق تشاور سياسي على مستوى عالي مع المسؤولين المغاربة.

– الوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغاربي موحد مندمج ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لاتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA) وترقية الشركاء التجاريين والماليين ما بين المجموعتين أو التكتلين .

---

[1]محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 204.

[2]هاتي حبيب، مرجع سابق، ص 95.

[3]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)، الجزائر، نوفمبر 1999، ص 19.

[4] Nicolas Barto, Ibid.

- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والخطر النووي والإرهاب ... إلخ، حيث زاد عدد المهاجرين من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من 882 ألف سنة 1950 ليصل إلى 3.5مليون سنة 1974، خاصة وأن الحوض المتوسطي يعتبر المصدرالرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة.

لإشارة فقد تم توقيع إتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب في جوان 2004 (الهدف منها تنويع المتعاملين) .

- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.
- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة منمزايا حجم الكبير.[1]
- إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، وترى المجموعة الأوروبية أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة.[2]

❖ **أهداف الشراكة من منظور دول جنوب المتوسط:**

تسعى الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أساسا إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف تجمعات كثيرة كاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (NAFTA) ومنطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي(APEC) ، والاتحاد الأوروبي(UE) ، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتوجات الدول العربية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الاتحاد الأوروبي لتنمية الاقتصاديات العربية ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

---

[1] قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو – عربية، أيام 8/9/ ماي 2004، جامعة فرحات عباسى، سطيف، ص 01.

[2] سمير صارم، مرجع سابق، ص 181.

ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها فيما يلي:[1]

- الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية.
- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدول العربية.

ولعل من بين العوامل التي أدت بتعجيل إبرام اتفاقيات الشراكة مع أوروبا هو الانضمام المرتقب أن ذاك (والذي تحقق فعلا مؤخرا لدول أوروبا الوسطى والشرقية للاتحاد الأوروبي وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات العربية في الجوانب الآتية :

- سوف يقل الدعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط لينتقل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وهذا باعتبار أن ميزانية الاتحاد الأوروبي غير مرنة.
- تتيح معاهدة ماستريخت حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الشغل للدول الجنوبية على وجه الخصوص.
- زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط وشرقه PESM) بالإضافة إلى انفتاح أسواق الاتحاد الأوروبي على صادرات دول أوروبا الوسطى والشرقية (PEC0) التي تنافس دول جنوب وشرق المتوسط.[2]

فمن هذا المنطلق يمكننا القول أن أوروبا ستستفيد من سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ 200 مليون نسمة (أي 200 مليون مستهلك محتمل)، كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد والاستغلال في إطار مشروع مستقبلي.[3]

وما يجب الإشارة إليه أن تطوير النسيج الاقتصادي العربي في إطار التعاون مع الدول الأوروبية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الانتقال الصناعي والتكنولوجي من الشمال إلى الجنوب المتوسطي من خلال وحدات إنتاجية تسير في إطار ما يسمى بعقود المؤسسات المشتركة (Joint Venture) .

---

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص 70.

[2] Lionel Fontagne, op.cit, p 48.

[3] Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000).

من خلال الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ الممثلة فيما يلي:[1]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.
- وضع حوار أورو- متوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة.

ويجب التنويه أن اتفاقيات الشراكة تختلف عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي:[2]

- تعتبر الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية).
- مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، إلا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حر(2010).
- لن يخصص الاتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من الدول المتوسطية كما كان سابقا، بل ستكون هناك مبالغ تأشيرية فقط، وستحدد المخصصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ والامتصاص.
- يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على التزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي.
- الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية بين دول المتوسط.
- التزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

[1] Fabrice Belaïch, la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, op.cit, P 91

[2] أحمد عبد الكريم مبارك الشقران، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص37-38.

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من التعاون إلى الشراكة:

تكون الجزائر الدولة السابعة عربيا و الثالثة مغاربيا، التي تبرم هذا النوع من عقد الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005.[1]

المطلب الأول: العلاقات الأورو - جزائرية في إطار التعاون الشامل

أخذت الجزائر حيزا واسعا في اهتمامات دول الإتحاد الأوروبي لوراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع الاقتصاد الفرنسي -وبالتالي مع الاقتصاديات الأوروبية-هذا الارتباط الذي منح الجزائر أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية، مما دفع الجزائر لفتح مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي انطلاقا من سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة الاقتصادية.

أولا: الإطار العام لاتفاقية التعاون:

1- مضمون اتفاق التعاون

جاء في اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوربية أن الهدف منها هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين، بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بينهما، وضمن هذا الاتفاق تلتزم الدول المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل، كما تلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقيات (GATT) ومن جهة أخرى يسمح لها أن تفرض رسوم جمركية أو رسوما مماثلة أو فرض قيود إذا ما تطلبتها احتياجات التنمية العامة، وتحيز الاتفاقيات تطبيق ما تتضمنه المادة 06 من اتفاقيات (GATT) بشأن مقاومة الإغراق، والهدف النهائي من كل هذا هو تحرير المبادلات بين الطرفين.

2- الجانب التجاري في إطار اتفاقية التعاون

أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري، وقد هدف الاتفاق التجاري الموقع بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 26/04/1976 ، إلى النهوض بالتبادل التجاري بين الجانبين والعمل على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التخفيضات في التعريفة الجمركية لمجموعة من المنتجات بغرض تشجيع الصادرات الجزائرية، ويميز الاتفاق في أحكامه بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية على النحو التالي:

[1] فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1982، ص 99.

بالنسبة للمنتجات الصناعية والمواد الأولية: يسمح الاتفاق بدخول المواد الأولية والمنتجات الصناعية ذات الأصل المغاربي إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوربية من دون قيود كمية وينطبق ذلك على كل من المنتجات الصناعية الجزائرية ماعدا عدد محدد منها كما جاء في نص المادة 09 من الاتفاق، وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية أو الرسوم المماثلة الأخرى.

أما المواد الأولية والتي تمثل أغلب الصادرات الجزائرية فقد كانت تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من كافة الحقوق بموجب نظام التفصيلات المعمم، فكان تأثيرها محدود للغاية لا يغطي سوى (6%-8%) من الصادرات الإجمالية[1] لأن أغلبية الصادرات الجزائرية مشكلة من البترول والغاز، وهذه الأخيرة تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من مختلف الرسوم الجمركية والحقوق المماثلة.

بالنسبة للمنتجات الزراعية: تضمن الاتفاق تخفيضا للحقوق الجمركية، مثال ذلك تخفيض% 80من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا، وكذلك تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية.

3- الجانب التقني والمالي

اتسم اتفاق التعاون بالطابع التجاري المدعم ببروتوكولات مالية متجددة كل خمس سنوات والتي بلغ عددها أربعة بروتوكولات، هدفت إلى تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني، حيث استفادت الجزائر من مبلغ إجمالي قدره 949 مليون إيكو (ECU) خلال الفترة 1978-1996، منها ما هو في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنها ما هو في شكل قروض ممنوحة من البنك الأوربي للاستثمار بشروط تفصيلية ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة الأجل تصل إلى 40 سنة.

وقد تم تخصيص 60% من إجمالي المبالغ المالية الممنوحة لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية، و11% لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري، في حين وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى مثل الصناعة والزراعة والتعليم.

ثانيا: تقييم التعاون الاقتصادي والمالي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة

1- تقييم التعاون التجاري:

ركز اتفاق التعاون المبرم بين الجزائر والمجموعة الأوربية سنة 1976 في جانبه التجاري على الصادرات من أصل زراعي و المنتوجات الصناعية والمواد الأولية، وذلك باستفادتها من النظام التفضيلي الذي سرعان ما تم التخلي عنه بسبب السياسة الفلاحية المشتركة للمجموعة الأوربية بالإضافة إلى القيود التي

[1] فتح الله ولعلو، مرجع سابق ، ص 118.

وضعتها المجموعة الاقتصادية على الواردات الزراعية مثل الأسعار المرجعية التي تحددها المجموعة الأوربية كل سنة للمواد الزراعية ذات الحساسية الكبرى بالنسبة للمنتوجات الأوربية بهدف حمايتها، بالإضافة إلى التوقيتات الزمنية التي وضعتها المجموعة الأوربية والتي من خلالها تمنح تسهيلات جمركية وتجارية للسلع الفلاحية المتوسطية، وهو ما لم يخدم الدول المتوسطية عامة نظرا لتقارب مواسم الإنتاج بينهم وبين الاتحاد والأوربي.[1]

هذه القيود السابقة أثرت سلبا على محمل اقتصاديات الدول المتوسطية وذلك بزيادة العجز في الموازين التجارية ماعدا الجزائر التي تحسن رصيدها التجاري خصوصا في الفترة ما بين (1985-1988) وذلك بسبب سياسة التقليل من الواردات التي انتهجتها السلطات آنذاك لقلة الموارد المائية الناتجة عن قلة المداخيل من الصادرات الهيدروكربونية ولانخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات، لأن المنتجات الطاقوية تمثل حصة الأسد في هيكل الصادرات الجزائرية إلى أوربا، وهو ما يعني أن الجزائر بلد أحادي التصدير، وهذا يدل على هشاشة تأثير الاتفاقية المنعقدة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوربية.[2]

2- تقييم التعاون المالي والتقني

إن المتمعن في البروتوكولات المالية الأربعة المدعمة للتعاون المالي الأوروبي الجزائري يلاحظ أن معظم المساهمة الأوربية تستند على قروض البنك الأوربي للاستثمار على حساب جانب الهبات والإعلانات، مما زاد من مشكل المديونية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول(01-01):مساعدات الاتحاد الأوربي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة(1978-1996)

البروتوكول	المبالغ المخصصة	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى إجمالي المخصصات
البروتوكول الأول 1978- 1981	114	97	%38
البروتوكول الثاني 1981- 1986	151	92	%65
البروتوكول الثالث 1986- 1991	239	38	%16
البروتوكول الرابع 1991- 1996	350	35	%10

المصدر: اللجنة الأوروبية

[1]مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص48.

[2]قليش عبده الله ، أثر الشركة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العنود جويلية 29، 2006، ص 240..

Voir : http://www.deldza-cec.eu.int/fr/uealgerie/Accord d'association.htm, Date de consultation,13/03/2019,14h50.

من خلال الجدول نلاحظ إنخفاظا متتاليا في نسب ما تم تخصيصه للجزائر خلال البروتوكولات الأربعة وذلك راجع الانخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار، حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال هذه الفترة سوى 40 % من إجمالي هذه القروض.

ويعود سبب ضعف نسبة التسديد. وعدم كفاية هذه المساعدات إلى مجموعة من العوامل منها:

– البيروقراطية في تسيير الإجراءات الإدارية الخاصة بالمساعدات على مستوى المجموعة الأوربية إضافة إلى نقص التأطير لدى موظفي المجلس الأوربي.

– تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، وعدم الالتزام ببعض الشروط المرتبطة بمنح المساعدات كشرط إبرام عقود شراء سلع معينة.

– انضمام دول أوربا الجنوبية (اسبانيا، اليونان، البرتغال) ودول أوربا الشرقية (بعد تفكك المعسكر الاشتراكي) للمجموعة و منحها مساعدات مباشرة.

بهذا أكدت اتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والجزائر ضعف الدور الأوربي في مساعدة الجزائر على تأهيل اقتصادها، لأنها لم تؤدي إلى نتائج ملحوظة في الاقتصاد الجزائري، كما أن أغلب اقتصاديات الدول المتوسطية عرفت تراجعا في ميزان مدفوعاتها، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية وظهور مشاكل على مختلف الأصعدة، جعلت من المجموعة الأوربية تحاول احتواء هذه المشاكل وتطرح مفهوما جديدا تبني عليه العلاقات بين الطرفين، وهذا ما جاء في المعالم الأساسية لندوة برشلونة 1995.

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

شملت اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوربي 110 مادة وزعت على ثلاث جوانب أساسية: الجانب السياسي والأمني، ثم الجانب الاقتصادي والمالي ليليه الجانب الاجتماعي والإنساني، وسنتناول في هذا الجزء الجانب الاقتصادي والمالي لما له من أثار كبيرة على حركة الاقتصاد.[1]

أولا-إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

نصت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي في مادتها السادسة على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين، وحددت مدة 12 سنة للتفكك الجمركي، من 2005 إلى غاية 2017، يضاف

[1]محمد محمود الأمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات، مرجع سابق، ص 66 – 67 .

إليها سنتا إعفاء بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الصناعية فقط وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق عليها الطرفين حيث يكون التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية على أساس ثلاث قوائم وعلى ثلاث مراحل.

أبعاد عملية إقامة منطقة تجارة حرة: يثير إنشاء منطقة تجارة حرة أربعة قضايا:

– الأولى الاتفاق على مسميات السلع وهي قضية التصنيف، إذ يكون هناك اتفاق على توحيد قواعد تصنيف السلع التي تشمل طبيعة المواد الداخلة فيها، ودرجة تصنيعها، ومجالات استخدامها، مع التمييز بين ما يعتبر ضروريا وما ليس كذلك وذلك باستخدام معيار للتصنيف.

– والثانية تحديد السلع التي يشملها الإعفاء، وهي قضية المنشأ، فتحرير التبادل التجاري لا يعني أن تزال الرسوم والعوائق أمام جميع المبادلات، نظرا لأن بعض المنتجات التي تصدرها دولة إلى شركائها في المنطقة هي إعادة تصدير المنتجات دول أخرى من خارجها، مما يؤدي إلى انحراف مسار التجارة.

غير أن المشكلة تنشأ عندما تتضمن المنتجات المصدرة من دولة عضو إلى شريكة لها بعض المستلزمات المستوردة من دولة غير عضو، من هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة، حيث لا تعفي سلعة من الرسوم عند التبادل داخل التجمع إلا إذا صدرت لها شهادة منشأ تفيد أنها تستوفي الشروط المتفق عليها لإثبات إنها من إنتاج تم داخل الدول الأعضاء.

– والثالثة تحديد النمط الذي يتم وفقا له الإعفاء، وهي قضية التدرج الزمني، إذ يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل من دول المنطقة إلى منافسة مفاجئة ولذلك يجرى عادة الاتفاق على أن تخفض الرسوم بصورة تدريجية على مدى فترة زمنية تستغرق عدة سنوات، وجاء في اتفاقية الشراكة الأورو - جزائرية أن الفترة تقدر ب 12 سنة، مما يسمح للأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بهذا التخفيض يتوفيق أوضاعها وفقا للتغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة، كما يتيح فرصة تدير الشؤون المالية ومواجهة ما تتعرض له الإيرادات العامة من نقص نتيجة تخفيض الرسوم على وارداتها من شركاتها.

– و أما الرابعة فهي توزيع المنافع نتيجة تفاوت أثار المنطقة، إذ أن خلق التجارة في منتج معين وتصديره إلى باقي الأعضاء قد يعني تعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول الأعضاء إلى منافسة تحد من نشاطها، وتعرض اقتصادها إلى انكماش في الإنتاج وزيادة في البطالة، مما قد يدفع هذه الدول إلى الانسحاب من المنطقة، وهذا الأمر مهم بالنسبة للجزائر لأن سوقها محدود، حيث تأمل من وراء التكامل أن تقيم صناعات كبيرة الحجم اعتمادا على اتساع السوق الأوربية أمامها.

لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية التنقل الحر للسلع، وهذا بتبيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية، مع تحديد كيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل التجاري الحر.[1]

ثانيا- التعاون المالي وفق اتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية

يعتبر برنامج (MEDA) الوسيلة الأساسية لتقوية اتفاقية الشراكة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، وذلك من خلال برمجة مساعدات مالية بالإضافة إلى قروض ممنوحة من طرف البنك الأوربي للاستثمار ، وخصص الاتحاد الأوربي للجزائر في إطار هذا البرنامج للفترة (1995-2006) غلاف مالي قدر بـ 150.2 مليون أورو، يتم تقديمه على مرحلتين (MEDA I) و(MEDA II) .[2]

1- التعاون المالي وفق برنامج(MEDA I) للفترة 1995-1999

استفادت الجزائر من خلال هذا البرنامج ما مقداره 164 مليون أورو، حددها الاتحاد الأوربي لدعم ثلاث محاور أساسية :

– **دعم التحويل الاقتصادي:** من خلال تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي.

– **دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بدعم إعادة الهيكلة الصناعية وتسهيل التعديل الهيكلي، وكذا دعم تحديث وتطور القطاع المالي.

– **تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي:** وذلك بدعم المنظمات الغير حكومية.

2- التعاون المالي وفق برنامج (MEDA II) للفترة 2000-2006

ويهدف إلى تحضير الاقتصاد الوطني لدخول اتفاقية الشراكة الأورو - الجزائرية حيز التنفيذ وذلك بضمان أفضل السبل لتنفيذها، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للجزائر 340 مليون أورو وهو مبلغ مرتفع مقارنة 164 مليون أورو للفترة السابقة، وجاء هذا البرنامج لتمويل المشاريع والنشاطات التالية:[3]

- دعم قطاع البريد والمواصلات.
- دعم الصحافة وقطاع الإعلام في الجزائر

[1]محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 68.

[2]شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004، ص 180.

[3]طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص76.

- دعم وتحديث سلك الشرطة، ومنها شرطة الحدود.
- دعم المؤسسات المصغرة في إطار الصناديق الاجتماعية.
- دعم إصلاح قطاع التكوين المهني.
- دعم برامج التنمية المحلية بوسط وشرق البلاد، وأيضا دعم برامج تطوير المناطق الريفية
- دعم برنامج تحديث القطاع الإداري في الجزائر.
- دعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في 6 ولايات من الشمال الغربي للبلاد.
- دعم برامج تطوير القطاع التربوي، وكذا تطوير قطاع العدالة.
- دعم برنامج معالجة النفايات الصلبة الحضرية، وتطوير برامج قطاع المياه.
- دعم المنظمات غير الحكومية وتحديثها.
- دعم برنامج قطاع المواصلات.
- دعم برامج تأهيل الاقتصاد.
- -عم برامج تطبيق اتفاقيات الشراكة.
- دعم برامج تسهيلات القطاع التجاري.

إضافة إلى أن الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2002 بـ 746.4مليون أورو من بين 6471.6 مليون أورو المخصصة للشركاء المتوسطيين (باستثناء تركيا والكيان الصهيوني) مع التذكير بأن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكورة ب % 47 أي أن الجزائر تحصلت فعليا على 350.808 مليون أورو، ويرجع سبب ضعف نسبة التسديد إلى التأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما تم الاتفاق عليه.

آثار اتفاقية الشراكة ومنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : نظرة عامة لاتفاق الشراكة الأور–وجزائرية

المطلب الأول:واقع الشراكة الأورو– جزائرية

المطلب الثاني:مضمون اتفاق الشراكة

المبحث الثاني:أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول:الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

المبحث الثالث: تقييم اتفاق الشراكة وآثار الوصول على المنطقة التبادل الحر

المطلب الأول: تقييم اتفاقية الشراكة

المطلب الثاني: تشخيص أسباب والعراقيل والتطورات علاقة الشراكة

المبحث الأول : نظرة عامة لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية

المطلب الأول: واقع الشراكة الأورو- جزائرية

سجلت المبادلات التجارية الجزائر سنة 2010 ما يقارب 97 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 14.5 بالمائة عن سنة 2009، والتي قدرت ب 14 مليار دولار.

بلغت المبادلات في عام 2009، 83 مليار دولار مقابل 118 مليار دولار عام2008، بانخفاض حدد بـ 29.6 بالمائة وذلك بسبب تراجع الصادرات الناتج عن الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات، وتخضع العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة الموقع في الواحد والعشرين أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين.[1]

ناحية التبادل التجاري يمثل الاتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر، باعتبارها تمثل منذ عام 2000 ما يزيد في المتوسط عن 50 بالمائة من إجمالي مبادلات الجزائر، وحسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، فإن حجم التجارة بين الطرفين بلغ في 2010، 45.4مليار دولار أكثر من عشرين مليار دولار من الواردات و28 مليار دولار من الصادرات.

الجدول رقم (02-01) : يبين حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.

الوحدة مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	5 256	5 903	6 732	7 954	10 097	11 255	11 729	14 427	20 985	90 772	20 704

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.ONS

وذكر التقرير ذاته بأن بدء سريان الشراكة لم يحدث تغييرات بالنسبة للاتحاد الأوروبي باعتباره موردا متميزا للجزائر، وقد ارتفعت الواردات في القيمة والحجم ومع ذلك فإن تطور إجمالي مشتريات الجزائر، تكون غالبا متماثلة على المدى المتوسط ويعتبر هذا الأخير شريكا للجزائر بنسبة في المتوسط تتراوح على التوالي بين 56 % و53 % قبل وبعد بدء سريان اتفاقية الشراكة منذ 2005، وقد تحدث تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية عن انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي سنة 2007 لصالح الصين، حيث سيطرت على السوق الجزائرية، بحيث أن ما نسبته 50 بالمائة من واردات الجزائر يتم تأمينه من خمسة دول وهي فرنسا، الصين، ايطاليا، إسبانيا، وألمانيا وتعتبر فرنسا أهم مورد الجزائر بحصة لا تقل عن 15 بالمائة

[1] مروش يوسف، مرجع سابق، ص 82.

وتمثل حصة الواردات من أوروبا حسب مجموعات الاستعمال، 52 % سلع وتجهيزات صناعية وتسعة و50% منتجات نصف مصنعة و 45.5% أغذية و 37% سلع استهلاكية غير غذائية[1] .

الشكل رقم(02-01):يبين الواردات الجزائرية من أوروبا حسب مجموعة الاستعمال

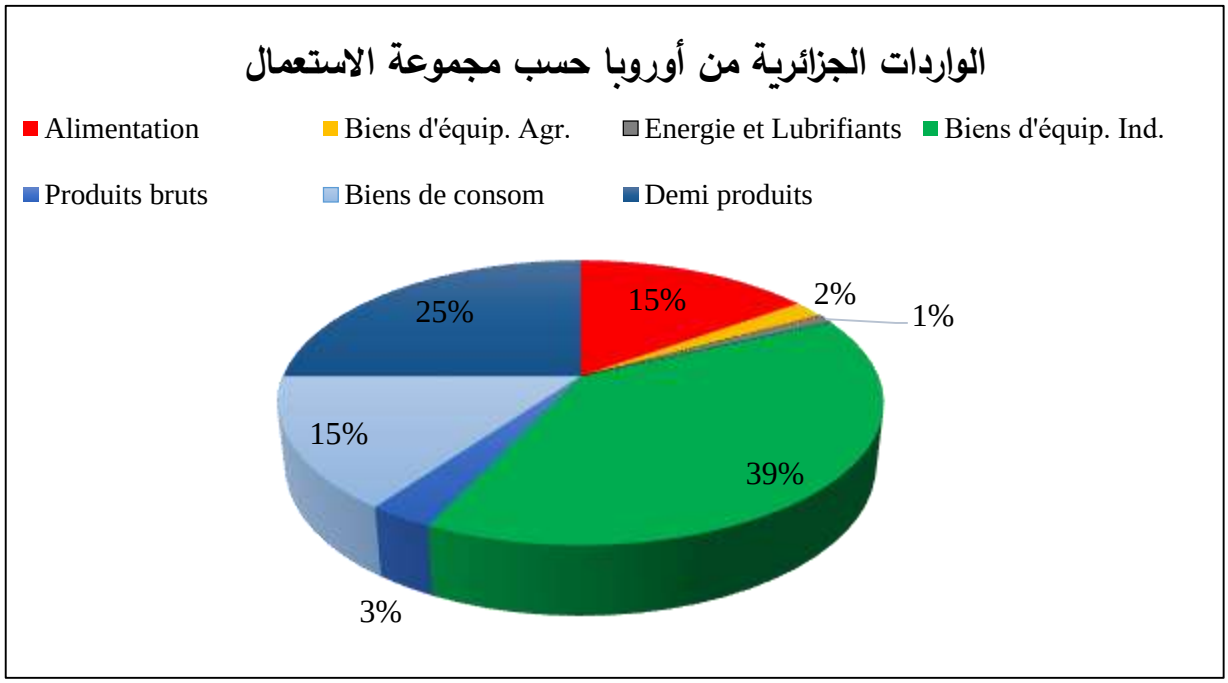

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.ONS

وبخصوص صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فقد بلغت 28 مليار دولار، منها 1.06 مليار دولار خارج المحروقات ويمثل الاتحاد 49 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر 53.3 بالمائة نسبة 2009، وقد عرفت الصادرات خارج المحروقات زيادة طفيفة، حيث قفزت من 601 مليون دولار في 2005 إلى ما يفوق واحد مليار دولار في 2009، وتشكل الصادرات من المنتجات الصناعية المعفاة من التفكيك الجمركي كليا باتجاه الاتحاد الأوروبي ما معدله يتجاوز 90 بالمائة ، فيما أبرز التوجه في انخفاض أي ما قيمته 569 مليون دولار في 2009، مقابل 1180 مليون دولار سنة 2008 والذي يمثل انخفاضا يقدر بـ 51.5بالمائة هذا التهاوي يفسر بانخفاض كلي في الحجم ب 31 بالمائة إضافة إلى تراجع العملة وانخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية وقد تميزت السنة الفارطة بارتفاع في الوضعية من خلال قيمة 1 مليار دولار أي ارتفاعا يقدر ب 80 بالمائة هذا الاستئناف هو نتيجة التسعينات في تصدير محلل النفتاليم و الأمونياك واللذان يمثلان نسبتي 50 و25بالمائة من المنتجات الصناعية، حيث تتمثل أهم المنتجات المصدرة

[1]شريط عابد، مرجع سابق، ص 185.

في محلل التقالين 501 مليون دولار الأمونياك 250 مليون دولار الزنك 47 مليون دولار، وأخيرا الهليوم ب 42 مليون دولار.[1]

الجدول رقم (02-02): يبين حجم الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي.

الوحدة مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	213186	28009

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS .

مثلت فكرة إقامة شراكة شاملة مع الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة في علاقات الجزائر الدولية منذ إقرار التوجهات الجديدة في السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية في دستور يعام 1989 و1996 اللذين تضمنا تحولات كبرى في المجالات السياسية و الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية، فبالإضافة إلى تكريسهما لأسس النظام الديمقراطي القائم على التعددية والاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية الفردية والجماعية تم فيهما أيضا التأكيد على إنهاء احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي وفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص، وكانت الخطوة الأكثر أهمية نظرا لما تكتسيه من حساسية شديدة في الوجدان الوطني والذاكرة الجماعية عند الشعب الجزائري التي تكونت بفعل عوامل وتراكمات تاريخية تعود إلى العهد الاستعماري.[2]

الشكل رقم (02-02): يبين موقع الاتحاد الأوربي في الواردات الجزائرية.

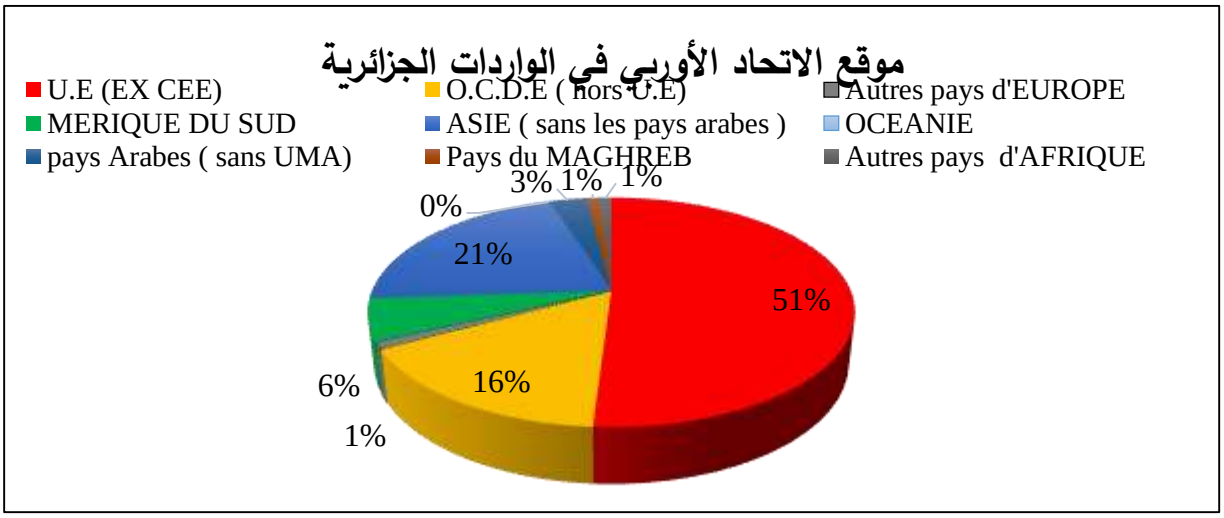

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS .

[1] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص 145.

[2] شريط عابد، مرجع سابق، ص 187.

من خلال الشكل البياني نلاحظ بأن الاتحاد الأوروبي ما زال الممون الرئيسي الجزائر بنسبة 51 بالمائة، لكن نرى بأن هناك بعض الدول التي تحاول مزاحمة النفوذ الأوروبي كالصين ودول أسيا، والملاحظ أيضا هو ضعف التوريد العربي للجزائر.

أما بالنسبة للصادرات الجزائرية فإن الاتحاد الأوروبي هو السوق الأولى للجزائر خصوصا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري الأوروبي، كون أوروبا تعتمد على الجزائر في تلبية احتياجاتها من الطاقة بنسبة تفوق 16 بالمائة.

الشكل رقم (02-03): يمثل زبائن الصادرات الجزائرية (حصة الاتحاد الأوروبي).

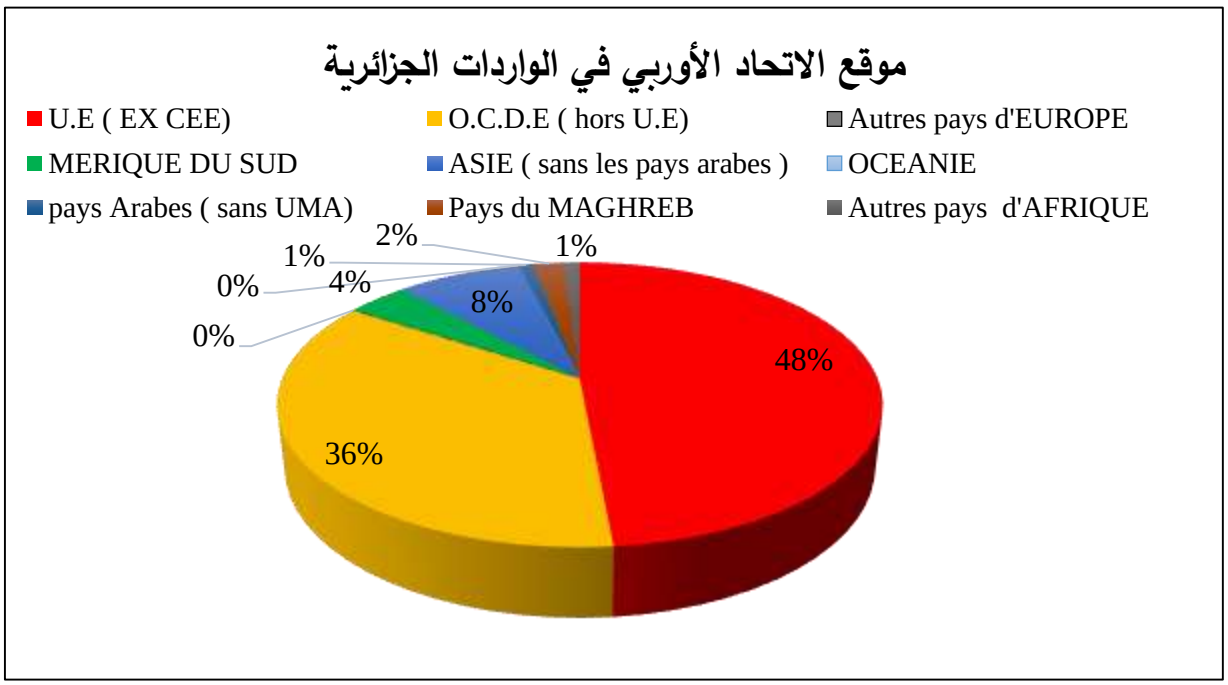

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات الموجودة في الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية.

من خلال الشكل البياني يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبي يمثل أهم مستورد للمنتوجات الجزائرية تليه دول أوروبا التي لم تنطوي تحت مظلة الاتحاد، ومنه يمكن اعتبار أوروبا السوق الرئيسي للجزائر.

- **تفعيل الشراكة بمزيد من التعاون :**

تشهد العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج التعاون والشراكة الذي يجمع بينهما تزايدا وتطورا ملحوظين خاصة بعدما تقرر توسيع هذا الاتفاق ليشمل عدة ميادين مختلفة واستطاع الطرفان تطوير مسار الشراكة باعتماد الجزائر أدوات عمل تدخل ضمن السياسة الأوروبية للجوار وهذا بما يتماشى مع برنامج دعم اتفاق الشراكة.[1]

[1] بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 45.

ويعد برنامج دعم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار مشروع تعاون مع إنشاء منطقة للتبادل الحر الذي شرع فيه منذ سنة 2007 وبدأ تطبيقه بصفة رسمية في سنة 2009 من ضمن أهم المشاريع التي أقامتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

وأوضح في هذا السياق مدير برنامج دعم اتفاق الشراكة أن هذا المشروع الذي تقدر قيمته ب 40 مليون أورو يرمي إلى توفير كل أنواع الدعم التقني والمعرفي للإدارة والمؤسسة الجزائرية حتى تتمكن من اكتساب الخبرة والقيام بمهامها المنوطة بها في هذا الاتفاق. وقد انتهجت الجزائر في إطار برنامج الشراكة أدوات تندرج ضمن سياسة الجوار الأوروبية من بينها التوأمة المؤسساتية وتبادل المعلومات والدعم التقني "تايكس" إلى جانب مشروع تم إطلاقه أكتوبر الماضي ويتعلق بتصغير الكلمات فيما يخص دعم الحوكمة والتسيير.

وعن أهم المشاريع التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى من برنامج الشراكة قال عبد العزيز قند "تمكننا من التوصل إلى تحقيق خمس توأمات مؤسساتية منها التوأمة التي تمت بين مصلحة الضرائب الجزائرية ومثيلتها الفرنسية والثانية بين مديرية المنافسة على مستوى وزارة التجارة ومجلس المنافسة مع مثيلتها في فرنسا وألمانيا وايطاليا إلى جانب التوأمة التي كانت بين المؤسسة الجزائرية للمياه مع مؤسسة مثيلة لها من بلجيكا، في حين تتعلق التوأمة الرابعة بالإشهاد على المطابقة بين مؤسسات من وزارة الصناعة مع مؤسسات من فرنسا وألمانيا والتوأمة الخامسة تخص الوكالة الجزائرية للصناعة التقليدية مع مثيلات لها من اسبانيا[1] ."

وفي إطار نفس البرنامج أكد المسؤول على انجاز 40 عملية تبادل خبرة والدعم التقني "تايكس" حيث استفاد عدد من الإطارات الجزائرية من دورات تكوينية ورحلات دراسة المؤسسات أوروبية للوقوف على طريقة تسيير الإدارات وكيفية التعامل مع المشاكل اليومية.

أما المرحلة الثانية من برنامج دعم الشراكة فيوجد هناك 10 مشاريع قيد الدراسة بعضها وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنجاز منها مشروع التوأمة للمركز الوطني التنمية الصيد البحري وكذا توأمة وزارة النقل فيما يخص أمن الطيران المدني إضافة إلى توأمة وزارة الفلاحة فيما يخص العلامات التمييزية للجودة لبعض المنتوجات.

[1] مروش يوسف، المرجع السابق، ص 90.

المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كغيره من الاتفاقيات التي وقعتها بلدان الحوض المتوسط في ظل مشروع الشراكة الأورو متوسطية، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، الذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية، وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة .

أولا: بنود اتفاق الشراكة

لقد احتوى اتفاق الشراكة الأورو جزائري على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، ومؤكدة بـ 110 مادة، وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

1. المواد 03. 04. 05 التي تخص الحوار السياسي:

يكون الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو ما يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء، كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية، ويتم إجراء هذا الحوار في أجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات.[1]

أ- المستوى الوزاري: خاصة في إطار مجلس الشراكة.

ب- مستوى الموظفين السامين: الذين يمثلون الجزائر من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى .

ج- القنوات الدبلوماسية: وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف الحوار وتفعيله.

2. من المادة 06 إلى المادة 29 الانتقال الحر للسلع :

يقوم بصفة تدريجية الاتحاد الأوروبي والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وهذا طبقا لإحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

أ- بالنسبة للمنتجات الصناعية : تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من

[1] اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الباب الثاني: التنقل الحر للسلع المادة 06 ، مأخوذة من نسخة لدى المجلس الشعبي الوطني، ص05.

[2] اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص07.

دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ب- بالنسبة للمنتجات الزراعية :

لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.
- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

ج- بالنسبة لمنتجات الصيد البحري :

تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج، من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25 % إلى 100 %، المعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.

د- بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة:[1]

سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من واردتها من الاتحاد.

3. من المادة 30 إلى المادة 37 تجارة الخدمات.

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدماتالعابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.[2]

4. من المادة 38 إلى المادة 46 المدفوعات، ورؤوس الأموال، والمنافسة.

تلتزم المجموعة والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

[1] BARTHE :Economie de l'Union Européene, 2 ed.Economica, paris 2003.

[2] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص 143.

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي.

في مجال المنافسة، يعتمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.

5. من المادة 47 إلى المادة 66 التعاون الاقتصادي :

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، ويشمل عدة مجالات أهمها[1] :

- التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- التعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة الاستثمار، الإعلام والإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية والتكوين.

كل هذا من خلال: تبادل المعلومات والخبرات والتكوين، والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركة، دعم الاستثمار المباشر ...الخ .

6. من المادة 67 إلى المادة 78 التعاون الاجتماعي والثقافي :

يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي والذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، وتم التطرق هنا إلى:

- أحكام متعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم.
- الهجرة غير الشرعية، وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف .
- ترقية دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة .
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة .
- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية، وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

[1] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص 145.

في مجال الثقافة والتربية، بهدف الاتفاق إلى:[1]

- ترقية التبادل والتعاون الثقافي، الذي يغطي عدة ميادين أهمها: تنظيم تظاهر اتثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري.
- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال: تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية التعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص.

7. من المادة 79 إلى المادة 81 التعاون المالي :

يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق، ويشمل عدة ميادين التطبيق، هي على الخصوص:

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري .
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات الموفرة المناصب الشغل.
- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة و إعادة تحويلها.
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

فخلال الفترة 1997-2006 استفادت الجزائر من تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون أورو[2]، مقسمة كما يلي: 304,2مليون أورو في إطار برنامج ميدا1 والباقي يندرج ضمن برنامج ميدا 2، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر.

إلا أن الملاحظ هنا هو ضالة نسبة تسديد المبالغ، حيث وصلت نسبة الامتصاص إلى 15,4%من مجموع المبالغ خلال الفترة 1995- 2002، وذلك بسبب بطء تنفيذ البرامج بالإضافة إلى حداثة الاتفاق. غير أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني.[3]

8. من المادة 82 إلى المادة 91 التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية:

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون ويسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون، ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي: تسهيل تنقل الأشخاص، الوقاية من

[1] Yves lacoste Géopolitique de la méditerranée Edition Armand Colin paris 2006.

[2] وزارة التجارة، قسم العلاقات الأوروبية – الجزائرية.

[3] شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأور ومتوسطية: حالة دول المغرب العربي" ، (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004، ص 181.

الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، التعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد .

9. من المادة 92 إلى المادة 110 الأحكام المؤسساتية العامة والختامية:

هو البند الأخير من الاتفاق ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها:

- إنشاء مجلس شراكة، يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
- إنشاء لجنة شراكة، مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المخولة المجلس الشراكة.
- يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، اعتبارا من دخوله حيز التنفيذ.
- تعتبر البروتوكولات من رقم 1 إلى 7، وكذا الملحقات من رقم 1 إلى 6، جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وهي تبين إجراءات وقواعد تنفيذ بنود الاتفاق.

ثانيا: الإجراءات المرافقة لتفعيل اتفاق الشراكة :

لقد تمحور اتفاق الشراكة على جوانب عديدة ومتشعبة، لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي وهذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة والوصول بهذه الاتفاقية لإقامة منطقة تبادل حرفي غضون 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي:[1]

1. **القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة و المنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 25% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي.

2. **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض 20% كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

[1] مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورمتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ،2012، ص 80.

3. **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة على المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك)وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10%كل سنة. وتمثل هذه القائمة 40 %من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: آثار الشراكة على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: الآثار النظرية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

إذا كانت كل الجوانب اتفاق الشراكة الأورو جزائري، لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر، التي هي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات.[1]

إن إقامة منطقة التبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام التنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان الخمسة والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة، واقتصاد بلد نامي منفرد.

إن آثار اتفاق الشراكة ستراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

أولا: الآثار المترتبة على القطاع الصناعي:[2]

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات .
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.

[1] دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورومتوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع والعشرون، ربيع 2002، ص 39.

[2] D.Josselin, B.Nicot, Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO et les PTM, Revue européenne de géographie, 2003. P 237.

- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد، تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية.

- **الآثار السلبية :**

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية. كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوربية إلى السوق الوطنية، يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر:[1]

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.
- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.
- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوربية و يؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.
- الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية وسلع الاستهلاك.
- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها، وهذا ما سيضعف المنتوج الصناعي الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

- **الآثار الإيجابية :**

[1] التوني ناجي، "آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية "، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.

إن إقامة منطقة التبادل الحر، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلى:[1]

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوربية. وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.

الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية:[2]

- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوربي.
- استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوربي.
- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوربي لشركائه، مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات و الكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.
- العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.
- مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية الفترة محدودة .

[1]قدي، عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004.

[2]دربال عبد القادر، مرجع سابق، ص 59.

ثانيا : الآثار المترتبة على القطاع الزراعي :

لقد عانى القطاع الزراعي، الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام ب 9%، ويشغل حوالي 21 % من اليد العاملة، التهميش والإهمال، وهذا في مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

- ضعف المردود.
- النقائص المسجلة في مجال الممكنة، واستعمال المخصبات.
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.
- نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.
- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها.

الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

- **الآثار السلبية .**

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوربا تضمن 48%من حاجتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين1.3و1.5 مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوربية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى.

ودون أن ننسى تمسك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاع الزراعي، يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية، على منافسة نظيرتها الأوربية .

- **الآثار الإيجابية .**

ذكر الآثار السلبية التطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على القطاع الزراعي، لا يعني خلوه من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها:[1]

[1]قويدري محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي"، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوربية.
- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل علىتطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

ثالثا: الآثار المترتبة على قطاعي التجارة الخارجية والجمارك.[1]

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر. وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في مجالي التجارة الخارجية والجمارك مع دخول الاتفاق خير التطبيق.

1. الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية .

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات، حيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول. الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية حيث وصلت قيمة الصادرات الإجمالية، إلى 46.01 مليار دولار سنة 2018، بينما بلغت الواردات 20.3 مليار دولار.[2]

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 25.64 مليار دولار سنة 2018، إلا أنه ما زال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع .

وإذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، في إطار اتفاق الشراكة. فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق.[3]

من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث و عصرنة لمؤسساتها. بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوربية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية التأهيل.

[1] Catrice-Guessoum Henia, Doctorante en sciences économiques, Analyse des flux commerciaux et financiers entre l'UE et le Maghreb, université mohammed V-Rabat, Maroc

[2] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2018، Www.douane.gov.dz .

[3] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق.

2. الآثار المحتملة على قطاع الجمارك .

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية. وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية، أي ما يعادل2.9%من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني.[1]

ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوربية، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته، كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي، إضافة إلى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية.

3. الآثار المحتملة عن تفكيك التعريفات الجمركية :

هناك عدة آثار محتملة أهمها:

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر إلى خسارة تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد، إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوربي، سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري، بسبب زيارة الواردات من السلع الأوربية.
- إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية، سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي، والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام.
- الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني: إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوربية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة، سوف يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري.

أما عن الآثار الإيجابية لإلغاء التعريفية الجمركية، فإن الهبوط الذي عرفته التعريفة والتي انتقلت من 45 إلى 30% سنة 2001، ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز، المستعملة في تأهيل وتجهيز الاقتصاد.

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ص 95 .

المطلب الثاني: الآثار الفعلية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: الآثار على إيرادات الدولة[1]

من الجانب النظري نجد أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها كما سبق الإشارة إلى ذلك يختلف من دولة أخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة التخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 2,7 % من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي).[2]

وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1,4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2,2%من الناتج الإجمالي،واحتمال انخفاض مقابل في النفقات العمومية وهذا بسبب انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي التي تتجاوز نسبة60%) .[3]

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة الاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية (moins value finale) لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي السنة 2004) أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة (وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية[4]

[1]قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، مرجع سباق.

[2] FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des invesstissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars 2001.

[3]شريط عايد، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق ص 185.

[4] Ministere des finances, accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algerie, 2005, pp48-51 .

الجدول رقم (02-03): يوضح تطور الإيرادات الجمركية الفترة 2009-2019.

الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
PRODUI TS DES DOUANES	90380	104597	128455	143557	137171	143683	113590	132766	164104	172816	183562
TVA	66974	72697	93559	109897	138687	159162	162275	200675	261401	276634	296577
TS.A / T.I.C	2352	3375	6026	5492	3734	5622	5612	8153	12224	7577	4480
AUTRES	1675	1907	2202	2497	2202	2512	2518	1704	1816	3185	7673
TOTAL	161381	182576	230242	261443	281794	310979	283995	343298	439545	460212	492292

المصدر: الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية، CNIS.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات الجمركية تضاعفت حوالي ثلاث مرات بين سنة 2000 و2010 وهذا ما جعل الاحتياطات الجزائرية ترتفع بشكل كبير، ومن خلال الشكل البياني التالي نبين التطور في الإيرادات الجمركية بين سنة 2009 و2019.[1]

الشكل رقم(02-04): يوضح التطور الكبير في الإيرادات الجمركية فترة 2009-2019.

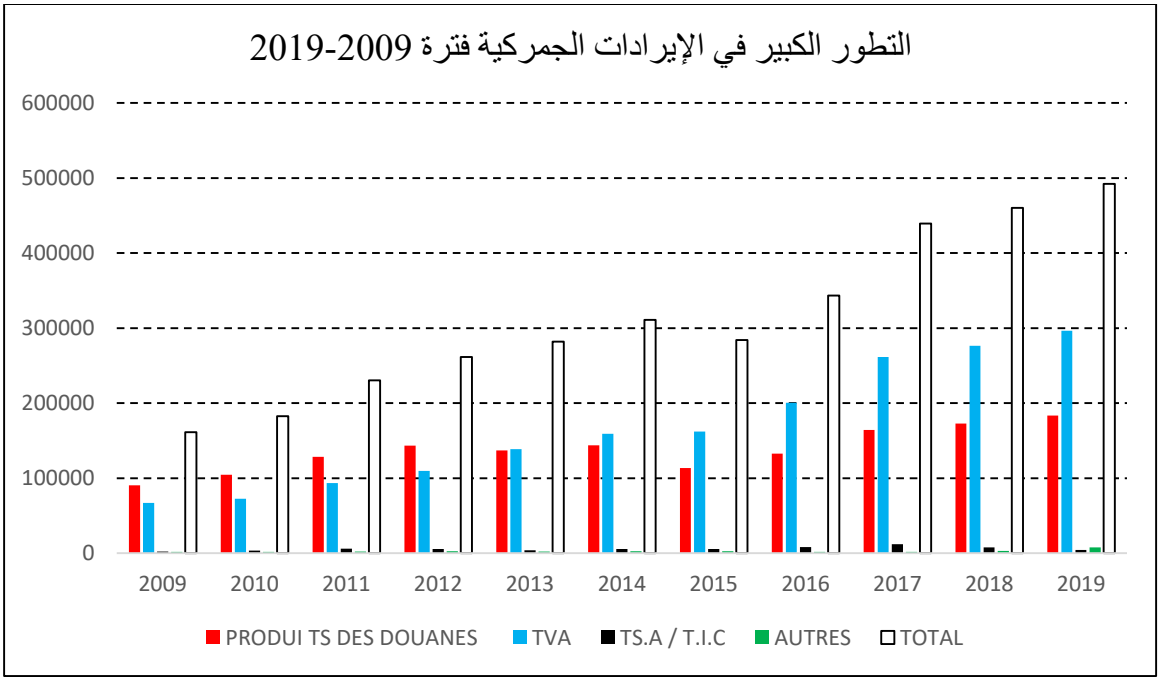

المصدر : من إعداد الطلبة

من خلال الشكل البياني والجدول أعلاه نرى بأن التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع لم يكن له تأثير كبير على العائدات الجمركية وهذا لعدة عوامل أهمها تمديد الفترة الانتقالية التفكيك الجمركي من جهة

[1] إحصائيات من الموقع الرسمي لوزارة المالية.

وكذا ارتفاع حجم الواردات من جهة أخرى، ولعل الخسائر التي توقعها الخبراء آنذاك كانت مبنية على الالتزام التام ببنود الاتفاقية ومن ضمن ذلك التفكيك الجمركي.

الفرع الثاني: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري

من الجانب النظري إن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة.[1]

حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة (trade diversion) على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي، لكن هذا لم يحدث في حالة الجزائر حيث حافظت الجزائر على فائض في ميزانها التجاري وهذا على المدى القصير (05سنوات) وهذا ما يوضحه الجدول التالي[2] :

الجدول رقم (02-04) : يبين الميزان التجاري للجزائر: الفترة 2008-2019.

الوحدة: مليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	46453
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580	27036
معدل التغطية%	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141	158

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حافظت على فائض في ميزانها التجاري رغم أن التوقعات كانت تشير إلى تحقيق عجز في المدى القصير ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة

[1] دربال عبد القادر،، مرجع سبق .

[2] Beatrice Hibou, les faces cachées du partenariat Euro -méditerranéen Critique international n 18 2003.

وكذا زيادة الطلب العالمي على النفط وتمديد عملية التفكيك الجمركي من جهة اخرى، وللإشارة فإن الميزان التجاري للجزائر كان يعاني من عجز لفترات طويلة قبل أن يحقق فائض في السنوات الأخيرة.

أما بخصوص الإلغاء الفوري للحقوق الجمركية على المنتوجات الوسيطية وقطع الغيار المستوردة سيؤدي إلى انخفاض أسعارها وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد أيضا من الاستفادة من زيادة مستويات الإنتاج، الاستهلاك وكذا زيادة الموارد الجبائية.[1]

من خلال هذا التحليل وقبل إبراز مكاسب تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري لابد من الوقوف عند أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر، وبالتالي تحديد مؤشر كثافة المبادلات وذلك من خلال الواردات والصادرات.

بالنسبة للجزائر نجد أن كثافة الواردات أكبر مع الاتحاد الأوروبي من باقي العالم(لاسيما في سلع التجهيز والسلع المصنعة وبعض السلع الوسيطية كالمواد الكيماوية)، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات حيث أن كثافة هذه الأخيرة أكبر مع الاتحاد الأوروبي من بقية العالم وخاصة في المواد الأولية الاستخراجية (الغاز والبترول)،[2] وإذا أخذنا الهيكل القطاعي للتجارة الخارجية نجد أنه يمكن توضيح هيكلة المبادلات التجارية من خلال الرسمين البيانيين التاليين:

الشكل رقم (02-05): يوضح الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.

الوحدة: مليون دولار

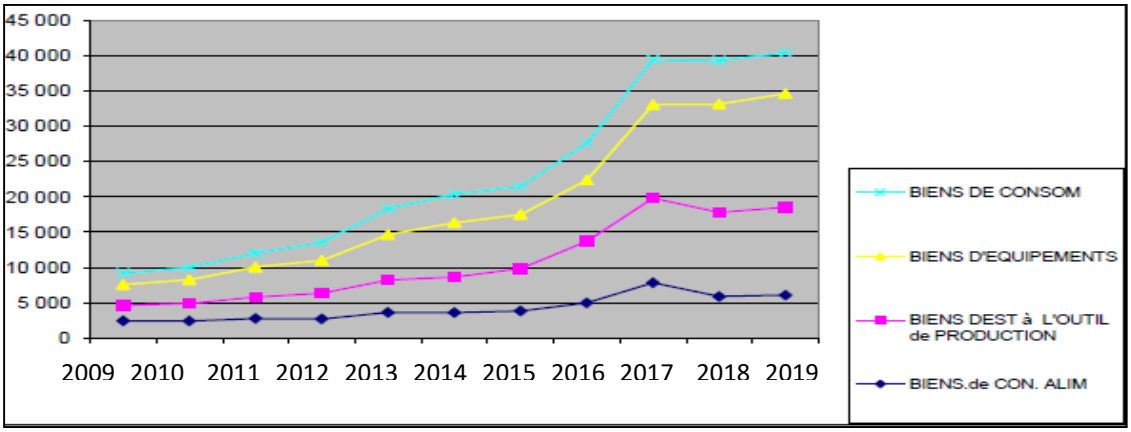

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS ، الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية.

[1] قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص06- 07.

[2] زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 146.

الشكل رقم (02-06): تبين الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات.

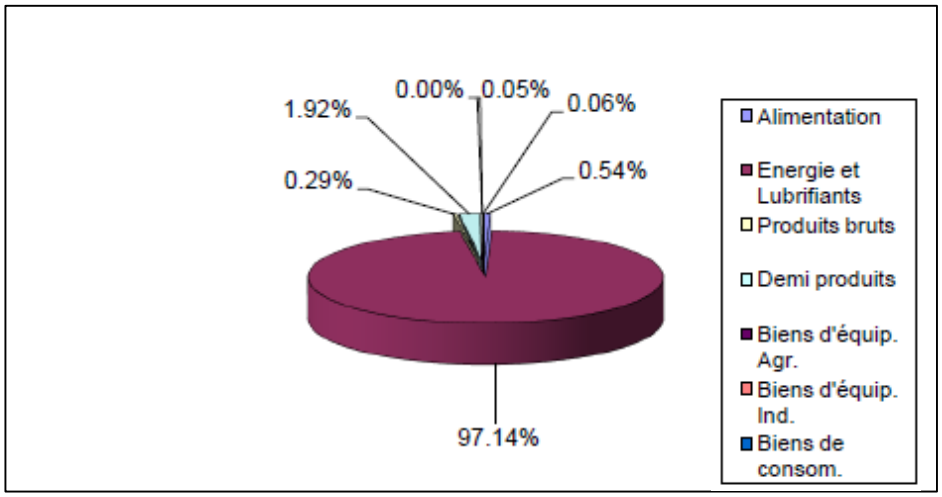

من خلال التمثيلين البيانيين نرى بأن :

- الواردات الجزائرية تتشكل من السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية و الزراعية حيث تحتل هذه المجموعة السلعية المرتبة الأولى من إجمالي واردات الجزائر.
- أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية لا تزال المحروقات تشكل أهم منتوج يصرف إلى الأسواق الأجنبية بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات جد ضعيفة لا تتجاوز نسبة 3% من الحجم الإجمالي للصادرات، وتتمثل عادة في سلع نصف مصنعة، سلع التجهيز الصناعي، منتوجات خام، المواد الغذائية.

ومن هذا المنطلق فإن أثار اتفاق التبادل الحر بالنسبة للاتحاد الأوروبي ضعيفة، كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية أدت إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر، بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة - السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية (المنتوجات الصينية مثلا)، أما بالنسبة للصادرات فالجزائر لا تتمتع بميزة استثنائية في السوق الأوروبي ما عدا كونها الممون الرئيسي بالطاقة وهذا لعدم وجود مؤسسات يمكنها الاستفادة من السوق الأوروبي وبالتالي سيكون الأثر الكمي للصادرات ضعيفا وبالمقابل وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار أيضا على الواردات الوافدة من الجزائر، باعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية، طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة.[1]

[1] ministere de finances, op.cit, p,26.

وما يجب التنويه إليه أن هذا الاتفاق سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل تهديدا وتقييدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي.

وخلاصة القول أن التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبي.

الفرع الثالث: آثار الاتفاق على القطاع الصناعي

تعتبر الصناعة العصب الذي تعتمد عليه أوروبا في اقتصادها مما يجعل المؤسسات الجزائرية أمام المحك إما البقاء أو الاندثار، تنشئ منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائري، ولعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوروبي واسع مفتوح بتعداد 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية تتمثل في رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات ومعايير الجودة طالما أن المستهلك ليس له الاختيار اقتناء السلعة المتوفرة، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، وبروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.[1]

وبالرجوع إلى مؤشر التنافسية نجد أن المؤسسة الجزائرية عموما بعيدة كل البعد عن هذا، وبالتالي فهي عرضة للاندثار لعدم اعتمادها على معايير تنافسية وتتمثل أساسا في :

- احترام المواصفات العالمية.
- التكنولوجيا الحديثة.
- الجودة و الإتقان.

[1]بشير مصيطفي، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 9/10 /ماي/1999، ص17.

- الأسعار المعقولة.

واستنادا أيضا إلى مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعة الجزائرية في بعض القطاعات أن الميزة النسبية تتركز بشكل كبير في المواد الأولية (الطبيعية).

تتمتع الجزائر بميزة ظاهرة في بعض القطاعات المصنعة ذات الكثافة العالية في العمالة ثم صناعات كثيفة التقنية المنتوجات الصيدلانية)، ثم صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (الألمنيوم، الصلب، الإسمنت، الأسمدة). | وعليه فمن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات التقنية العالية أو المتوسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير، لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا إذ طورت من قدراتها العلمية والتكنولوجية والصناعية، وبالتالي فإن انفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإن لم يصاحبه تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا المجال فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات، ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري.

وخلاصة القول أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع.[1]

الفرع الرابع: آثار الاتفاق على الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فالدول المصدرة لرؤوس الأموال تستعمله كأداة للحصول على اليد العاملة الرخيصة وتجنب العراقيل التعريفية وغير التعريفية، بالإضافة إلى التموقع في السوق المحلي بصفة دائمة، أما الدول المستقبلة لرؤوس الأموال فتنتظر من وراء ذلك الاستفادة من وسائل التمويل وخلق مناصب الشغل وتحسين ميزانها التجاري ... إلخ.[2]

وعليه فإن درجة تركز وطاقة استقطاب أو جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) تعتبر عامل هام لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية الأورو- متوسطية والتي يمكن تفسيرها فيما يلي:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام لتقوية الاندماج.
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية مؤشرا يسمح باكتشاف الميزات المقارنة.
- تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل من عوامل النمو .

[1] بشير مصطفي، مرجع سابق، ص 21 .

[2] Kharbachi Hamid, op.cit, P06.

إن المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات) حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1% من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نام يحتاج إلى الكثير من الاستثمارات ليصل إلى مرحلة النمو، وهو اقتصاد مصنف ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة (وهذا حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد (Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة (Wall street journal) إضافة إلى أنه اقتصاد تابع لصادرات المواد البترولية والغازية، ويواجه العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات الذي يخضع لعوامل ليس للدولة ممارسة أية رقابة عليها (كتطور الأسعار العالمية للمحروقات، تقلبات أسعار الدولار، وتطور معدلات الفائدة العالمية.[1]

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو - جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل الوطنية والأجنبية قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضح استثمارات كبيرة لتوفير البني الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى L'afflux massif de) (capitauxspeculatifs a court terme، خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1994، وبالتالي بلوغ هذا التوجه تعترضه صعوبات كثيرة نذكر منها:[2]

– اتجاه رؤوس الأموال غالبا نحو مناطق أخرى، وهو ما وقع فعلا حيث انتقلت الاستثمارات الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية (PEC0) بعد تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق واندماجها في الاتحاد الأوروبي.

– أن أغلبية الأنشطة التي يمارسها رجال الأعمال الجزائريين هي أنشطة تجارية غير منشئة للقيم المضافة (استيراد - استيراد).

[1] AbdElkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euroméditerranéen, publisud, Paris, 1995, P46.
[2] Voir aussi : Le MOCI, Moniteur du commerce International, hebdomadaire, no 1630, du 25 au 31/12/2003.

– ضعف القاعدة الإنتاجية بسبب تقادم أجهزة الإنتاج، وفائض اليد العاملة، بالإضافة إلى ضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على الأداء و المردودية.

– عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية مواجهة المؤسسات الأوروبية.

– عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي و عدم التأكد الاقتصادي.

– ضعف الهياكل القاعدية للنقل و التكوين غير الكافي لليد العاملة.

فهذه العوامل لا تشجع على خلق مؤسسات جديدة وبالتالي جعلت المنطقة أقل جذبا واستقطابا للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ميل دول الاتحاد الأوروبي للاستثمار.

في دول شرق ووسط أوروبا(PECO) ، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن عامل القرب الجغرافي والثقافي والعوامل الأخرى غير الاقتصادية لا تكفي لجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنما المنافسة هي المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي لاختيار أو انتقاء الدول والقطاعات.

ومن هذا المنطق لهذه الإجراءات نجد : المزايا الجبائية، إزالة كل الحواجز التي من شأنها أن تكون عائقا أمام هذه الاستثمارات كغياب الهياكل القاعدية للخدمات وعدم وجود التسهيلات البنكية وعدم انفتاح النظام البنكي بالإضافة إلى التكاليف العالية بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات خاصة النقل)، وثقل الإجراءات القانونية والجمركية.[1]

[1]زايري بلقاسم، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 14– 15.

المبحث الثالث: تقييم اتفاق الشراكة وآثار الوصول على منطقة التبادل الحر

المطلب الأول: تقييم اتفاقية الشراكة

وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي، يوم الإثنين 13 مارس 2017، في العاصمة البلجيكية على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك ل"اتفاق الشراكة الجزائر - الاتحاد الأوروبي" الموقع في 2002 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005، بعدما لاحظت الحكومة تباينا هيكليا في الكيفية التي طبق بها الاتفاق، رغم تأكيد الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني، أن "الاتحاد ملتزم بتشييد شراكة فعالة مع الجزائر مبنية على مبدأ (رابح- رابح)[1] ."

وجاء التوقيع على نتائج تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، بعدما أخطرت الجزائر في سبتمبر 2015 رئيسة الدبلوماسية الأوروبية للمطالبة رسميا بفتح المحادثات حول تقييم مشترك موضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة، وذلك بمناسبة مرور "عقد من الزمن على دخول الاتفاق حيز التطبيق.

وتحركت الحكومة الجزائرية بعدما لاحظت في الأرقام التي رفعتها إليها الجمارك الجزائرية اختلال كفتي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو أوروبا خارج المحروقات من سنة 2005 إلى غاية 2015 حوالى 14 مليار دولار خلال العشر سنوات، بينما بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي بمعدل 22 مليار دولار سنويا.

وبالإضافة إلى هذا الاختلال، كشفت أرقام الجمارك الجزائرية أن الاتفاق ترتب عنه عجز بأكثر من 700 مليارديناز (6.36مليارات دولار) للمداخيل الجمركية الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005 إلى غاية 2015، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تحميد أحادي الطرف للامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد 88 جولات من المفاوضات العسيرة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى سنة 2020.

وقد قدر بعض الخبراء الاقتصاديين، أن الاجتماع الذي احتضنته "بروكسل" هو "اجتماع صوري" لا أقل ولا أكثر كون الطرف الجزائري لا يملك أي ورقة ضغط تجعله يفرض على الأوروبيين استثمار أموالهم في مشاريع كبرى منتجة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وبالتالي لن تميل أو حتى لن تتكافأ الكفتان بعد اجتماع بروكسل ."

[1] حمزة كحال، تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق ، مقال منشور على صفحة العربي الجديد، 14 مارس 2017.

كما أن عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كانت له فائدة سياسية دبلوماسية ظرفية، أكثر من أي شيء آخر، حيث كانت الجزائر تبحث عن العودة إلى المجتمع الدولي بعد القطيعة التي فرضت عليها خلال سنوات (الإرهاب) وهوما تحقق، ومن الجانب الاقتصادي أصبحت الشراكة عبئا على البلاد.

وربط الخبراء فشل الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بعدة نقاط، أهمها القاعدة الاستثمارية 49/51التي تعد أهم العوائق التي تنفر المستثمرين من السوق الجزائرية، إضافة إلى البيروقراطية، كإلزامية تمويل المشاريع من البنوك الوطنية، كما أن غياب الاستقرار السياسي وضبابية المشهد في البلاد، جعلت الطرف الأوروبي لا يستثمر في مشاريع إنتاجية داخل الوطن بل يكتفي بذور الممون عن طريق التصدير.[1]

كما كشف تقييم اتفاق الشراكة على أهم الصعوبات التي عرقلت مسار تنفيذ الاتفاقية، وكان المتضرر الأول هو الجزائر، وقد مست هذه العراقيل مختلف جوانب الاتفاقية، وهي:[2]

1- الجانب السياسي والأمني

يبدو من خلال الاتفاقية أن دول جنوب المتوسط هي المعنية بتطبيق نصوص الاتفاقية لأنها أقل ديمقراطية مع غياب القانون، كما أن الاتفاقية قد تغافلت عن دور مؤسسات المجتمع المدني المتوسطية التي بإمكانها المحافظة وضمان الاستمرارية في حالة حدوث أزمات أو تقلبات في العلاقات، مشروع برشلونة لم يسمح بإنشاء العناصر غير الدولية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية (ONG) للتهرب من تمويلها المالي[3]، كما أن اعتماده على نقل الديمقراطية إلى دول جنوب المتوسط لا يمنح الأولوية لنجاح المشروع المتوسطي.[4]

2- الجانب الاقتصادي والمالي

الهدف الأساسي من الاتفاقية هو إنشاء منطقة ازدهار مشتركة، الذي اصطدم بعائق المديونية التي تتخبط فيه مختلف الدول الفقيرة في حوض المتوسط ومنها الجزائر[5]، والذي سببته سياسة الدول المتقدمة بواسطة المؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسياسة معدلات الفائدة والصرف وضعف الاستثمارات ونقص فعاليتها.

---

[1] حمزة كحال، مرجع سابق .

[2] khoudir leguefche ,Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne , Université de Pierre Mendes , Grenoble , France,2008. Voir :http://www.memoireonline.com.consulté le 21/05

[3] Bekenniche Otmane, le partenariat Euro-méditerranéençles enjeux),OPU, 2011, p.113

[4] Aomar Baghzouz,op.cit, p 149.

[5] قاري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسن العمرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 264.

كما شجعت من جهة أخرى على الإدخار الخارجي وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الأسواق الخارجية، لكن يمكن إنشاء منطقة ازدهار على المدى الطويل بالشراكة الاقتصادية والمالية من أجل إنشاء منطقة تبادل حر في سنة 2012 في إطار احترام مبادئ منظمة التجارة العالمية .(OMC) .[1]

إن هذا الغرض الاقتصادي الأوروبي كان تأثيره سلبي على الجزائر، لأن النظام التجاري المتعدد الأطراففي OMC يتم بعقد اتفاقيات تجارية اقليمية في ظل العولمة ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا يعرض الجزائر لمنافسة قوية واقتصادها هش ومتدهور.

3- الجانب التجاري

المركز التجاري للإتحاد الأوروبي ظل يتعزز باستمرار منذ ابرام الاتفاقية على حساب الاقتصاد الوطني، خلال المدة 2005 إلى 2017 مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي لم تتعدى 14 مليار دولار، بينما بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار أي بمعدل 22 مليار سنويا، وخلال نفس الفترة فقد بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 597 مليون دولار سنة 2008 ثم ارتفعت إلى 2.3 مليار دولار سنة 2015، وبعدها انخفضت إلى 1.6 مليار دولار سنة 2016، في حين أن الاتفاقية تنص على ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويعود عجز الميزان التجاري الجزائري إلى مجموعة من العوامل أساسها هو النمو المفرط في الواردات بسبب البرامج الاستثمارية الضخمة التي باشرتها الجزائر لتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات (الإسكان، المياه الطاقة، الرعاية الصحية)، ففي البداية برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي 525 مليار دينار جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بغلاف مالي حوالي 4202.7 مليار دينار جزائري، و أخيرا برنامج دعم المخطط الخماسي بغلاف مالي 286 مليار دولار أمريكي[2]، و بالخصوص منذ سنة 2010 تم تسجيل ارتفاع مضطرد في الواردات و انخفاض في الصادرات من أجل انجاز المشاريع التي بادرت بها الجزائر في إطار السياسة الأوروبية للجوار، مما انعكس سلبا على تغطية الصادرات للواردات.

[1] المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم 05/159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 31، بتاريخ 30 أفريل 2005.

[2] بن سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد رقم 09، جامعة بسكرة، 2011، ص 16.

حسب المديرية العامة للجمارك، التفكيك الجمركي الذي شرعت فيه الجزائر ورفع الحماية على المنتجات المحلية، قد كلف الجزائر خسارة 700 مليار دينار(6.320) مليار دولار منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.[1]

4- الجانب الاستثماري والتكنولوجي

الجزائر لم تنجح في جذب الاستثمار المباشر (IDE) ولا في دعم النمو أو الحد من تفاقم البطالة، بل تعتبر الجزائر سوقا للسلع الأوروبية و ليست أرضية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم خصوصية الجزائر في تزويد السوق الأوروبية بالمواد الطاقوية، فلم نسجل في المقابل تطور في الاستثمار المباشر في هذا المجال الذي بلغت نسبته % 0.1 من حجم الاستثمارات في حوض البحر الأبيض المتوسط، أي لم تتجاوز (6 إلى 7) ملايين أورو مع غياب تام في نقل التكنولوجيا إلى الجزائر.[2]

5- الجانب الاجتماعي، الثقافي و الانساني

إن توسيع مشروع الأورو متوسطي إلى ميادين أخرى له معايير سياسية وأمنية وطابع الهوية، وإن استراجية محاربة الهجرة من طرف الاتحاد الأوروبي تخدم المصالح الأوروبية، لأن برنامج الهجرة الشرعية الذي قدمته المفوضية الأوروبية كان استجابة للتحديات الاقتصادية، بحيث تضمن هذا البرنامج الذي وضع سنة 2005 سياسة جديدة سميت بالهجرة الانتقائية وهذا ما يزيد من نزيف هجرة الأدمغة ويعمق من الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين دول الشمال والجنوب في حوض المتوسط.[3]

[1]حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 33.

[2]مصطفى صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري الفرص و التحديات)، مجلة المغرب الموحدة، دار النشر للمغرب العربي، العدد الثامن تونس، 2008، ص 22.

[3]عبد القادر رزيق المخادمى، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 69.

المطلب الثاني: تشخيص أسباب والعراقيل والتطورات علاقة الشراكة

أولا: تشخيص أسباب تطور الخلافات الجزائرية الاوروبية

لم يخلو آفاق الشراكة الأورو - جزائري من وجود خلافات، ازدادت وتطورت تحت طائلة أسباب جوهرية نوجزها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي

إن تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، فرض على الجزائر تبني سياسة تجارية جديدة مع الاتحاد الأوروبي، كانت سببا في توتر العلاقات بين الطرفين:[1]

إن شروع الجزائر في سياسة الانفتاح على السوق والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية من أجل خلق منطقة التبادل التجاري الحر، ساعد على ازدهار النشاط التجاري الجزائري الأوروبي، بحيث بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سنة 2008 قيمة 31 مليار دولار (79% من الواردات الجزائرية)، بعد مرور أربع سنوات فقط من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و عليه عبر وزير التجارة الخارجية الجزائري عن تنامي الواردات من الاتحاد الأوروبي بقوله "من أجل تصدير1 دولار للاتحاد الأوروبي، تستورد الجزائر 20 دولار"[2]، مما زاد من فاتورة الاستيراد ونزيف العملة الصعبة من المؤسسات البنكية والمالية الجزائرية وتفاقم عجز الميزان التجاري.

في هذه الظروف سارعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات جديدة للتكيف مع الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي منها:[3]

– في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وفي شقه المرتبط بالتجارة الخارجية للجزائر، نص على ضرورة فتح رأسمال الشركات الأجنبية المستوردة والنشطة في الجزائر بنسبة 30% لصالح المستثمرين الوطنيين.

– إلغاء القروض الاستهلاكية (خاصة المتعلقة بشراء السيارات) واستبدالها بالقرض السندي.

– تشديد الشروط على إنشاء شركات الاستيراد والتصدير جعلت المئات منها إما تتوقف أو تقلص من نشاط الاستيراد وأخذت الصادرات الأوروبية نحو الجزائر تتراجع خاصة مع فرنسا (بلغت نسبة 30% سنة

[1] بخدة عبد القادر، الشراكة الجزائرية الأوروبية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 04، 2017، ص 10.

[2] Aomar Baghzouz,op.cit, p 141.

[3] سايل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007–2011)، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 194.

2009 التي تستورد منها الجزائر حوالي 17% من مجموع وارداتها الخارجية (بقيمة 5 ملايير أورو سنويا)، وتحقق به فرنسا فائضا تحاريا يفوق 1 مليار أوروسنويا.

وفي هذا السياق، وقبل انعقاد مجلس الشراكة الأوروبي الجزائري في بروكسل يوم 02 جوان 2009 بعثت الممثلة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "كاترين آشتون" رسالة إلى وزير التجارة آنذاك " الهاشمي جعبوب" تعبر فيها عن رفض دول الاتحاد الأوروبي للاجراءات المتخذة من طرف الجزائر، متهمة إياها بعدم التزامها ببنود اتفاق الشراكة الثنائية بين الطرفين، أما الطرف الجزائري فقد كيف هذا الرد الأوروبي بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ومساس بسيادتها.[1]

استمر الخلاف إلى سنة 2010، حيث قررت الجزائر بمفردها بتجميد الامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات من المفاوضات الصعبة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى 2020.[2]

2- المرحلة الثانية: انخفاض أسعار البترول

بعد الصدمة البترولية سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، تفاوت عائدات الجزائر من هذه المادة الحيوية، وطالب مجلس الوزراء المنعقد في اكتوبر 2015 بإعادة النظر في تقييم بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة الجانب الاقتصادي والتجاري منها، من منطلق المبادئ التالية:[3]

– الظروف التي تمت فيها المصادقة و الامضاء النهائي على اتفاقية الشراكة سنة 2005 قد تغيرت جذريا.

– ازدياد فجوة التنمية لصالح الاتحاد الأوروبي.

– ضعف الاستثمارات في الجزائر، التي كانت من المفروض أن تعوض النقص في الإرادات الجمركية للخزينة الجزائرية وتساعد على تأهيل التنافس الوطني.

وفي سبتمبر 2015، طالبت الجزائر بفتح مفاوضات تقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة، وتقدمت بوثيقة تحمل 21 توصية تسمح بإعادة بعث الشراكة بين الطرفين في إطار جوهرها الأصلي وهو تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري و تطوير العلاقات الاستثمارية والشراكة بين الشركات الجزائرية ونظيرتها الأوروبية، وكذا تقوية الاقتصاد الشامل للطابع الاجتماعي.

[1] يوسفي آمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 68.

[2] Voir : http://www.medafco.org/ar/taxonomy/term/11855 Association Algérie- Union européenne, source: alfadjr, Date de consultation, 22/05/2019,15h00.

[3] Voir: http://www.algeria- watch.op.cit.

وعلى إثر ذلك، وفي ديسمبر 2016، تمت الموافقة على اعتماد ستة محاور ذات أولوية في الشراكة هي:[1]

- الحوار السياسي، و الحوكمة، ودولة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية.
- ترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وتطوير المبادلات التجارية والنفاذ إلى الأسواق.
- الشراكة في مجال الطاقة، والتغير المناخي، والبيئة والتنمية المستدامة.
- الحوار الاستراتيجي والأمني.
- البعد الإنساني، الهجرة وحركة الأشخاص.
- التعاون المالي.

بعد الموافقة على العناصر ذات الأولوية في الشراكة، تبني الطرفان الأوروبي والجزائري رسميا العمل بها من قبل مجلس الشراكة بتاريخ 13 مارس 2017، وتميزت الدفعة الجديدة للشراكة التوقيع على مشاريع بقيمة 40 مليون أورو، تهدف بصورة أساسية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة.

ثانيا: العراقيل والتطورات الأخيرة في علاقة الشراكة

بناءا على التقرير الصادر عن مجلس ال SENAT الأوروبي في دورته الاستثنائية (2016-2017) الذي شخص الخلافات الجديدة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، وأرجعها إلى أسباب سياسية و اخرى اقتصادية[2]، مما أدى إلى تباطؤ في تنفيذ الأولويات التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الشراكة:

أ- **العراقيل السياسية:** ممارسات سياسية جزائرية تخالف قيم الاتحاد:

1- **الجزائر والربيع العربي:** رغم أن موجة الربيع العربي لم تمس استقرار المجتمع الجزائري، نظرا لسياسة الإصلاحات الاقتصادية، ورفع حالة الطوارئ التي تم تطبيقها منذ سنة 1992، ورغم كل ما قيل سابقا عن التعاون و الإصلاحات، فإن لجنة الاتحاد الأوروبي أعلنت في تقريرها عن عدم التطور في تطبيق الإصلاحات في الجوانب التالية:

- عدم إصدار مراسيم ستة قوانين عضوية تبنتها الجزائر منذ 2012 بناءا على تصريح اللجنة الأوروبية في مارس 2014، مما أدى إلى التأخر في الإصلاح المؤسساتي والعدالة

[1] مخدة عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.

[2] مخدة عبد القادر، نفس المرجع ، ص 16.

– التأخر في تعديل الدستور إلى غاية 07 فيفري 2017، رغم أن التصريح بالتعديل كان في سنة 2012.

2- الاستقرار النسبي: ومؤشراته:

– الإبقاء على استمرار رئاسة الدولة الجزائرية في مشهد سياسي سادته الاحتجاجات تنادي بعدم تمديد العهدات الرئاسية الانتخاب رئيس غير قادر صحيا على تدبير شؤون الحكم.[1]

على هذا الأساس فقد أبدت اللجنة الأوروبية تحفظها من تطور الديمقراطية في الجزائر، لأنه من غير المعقول أن 40 % من القروض المخصصة لبرنامج (Pin) للفترة (2014-2017) قد استهلكت في الإصلاح المؤسساتي مما أثر سلبا على استفادة الجزائر من البرنامج الخاص بدعم وتطوير الديمقراطية".[2]

– استمرار السلطات الجزائرية في مجاراة السلم الاجتماعي معتمدة على عائدات المحروقات لدعم المواد الغذائية الأكثر استهلاكا (السكر، الحليب، الزيت) التي استمر العمل بها بعد أحداث الربيع العربي (2011).[3]

– الاحتلال السياسي (عدم ثبات الحكومات) رافقه انخفاض في مداخيل البترول ابتداء من 2014، بالإضافة إلى النمو الديموغرافي، انتشار الفساد والرشوة، كلها عوامل تزعزع الاستقرار الاجتماعي مثلما حدث 1988.[4]

3- **الانتخابات التشريعية (4) ماي 2017):** تم تسجيل السلبيات التالية:

- نتائج التشريعات تبين عدم التكافؤ السياسي بين الأحزاب المتنافسة لإجراء الانتخابات، بحيث صرحت لجنة الخبراء لمراقبة الانتخابات في الجزائر المبعوثة من طرف الإتحاد الأوروبي ببعض التحفظات حول مجريات الانتخابات في الجزائر هي:

– مراقبة محدودة من طرف اللجنة الحرة لمراقبة الانتخابات.

– قلة ممثلي الأحزاب السياسية و المترشحين الأحرار في الرقابة.

ب- **سوء توجيه السياسة الاقتصادية نحو التبادل الحر:** أرجع الاتحاد الأوروبي أسبابها الرئيسية إلى:[5]

---

[1] حدادي جيلالي، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ القوي الفاعلة بالمتوسط (بعد 11 سبتمبر 2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2015، ص 87.

[2] SENAT, session extraordinaire de (2016-2017), rapport au nom de la commission des affaires européennes le cas de l'Algérie méditerranéen de la politique de voisinage, par le senateur M. Simon suitour, p.16-17.

[3] Ibid

[4] Ibid

[5] يوسف على عينه الأسلمي، ميثم عبده الجميله روان، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للإقتصاد العراقي، العدد 37، المحدد.10 ت 2،البصرة، العراق ، 2014، ص 39–40.

1- **نقص في الانفتاح الاقتصادي:** الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار تنفيذ إتفاقية الشراكة مع الخوض في تنمية شاملة برمجة المخططات الخماسية (2009- 2014) و تحديث البنى التحتية مع التخلص من المديونية الخارجية، والعمل على تنويع وتحرير الاقتصاد، كل هذا يبقى ناقص في نظر الإتحاد الأوروبي، رغم انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر سنة 2009 الذي لم يحقق أي مفعول، نظرا لغياب ديناميكية إتحاد المغرب العربي ، بسبب خلافات جزائرية مغربية.

2- **عدم تكافؤ العلاقة بين الطرفين (الجزائر والاتحاد الأوروبي):** يعود عدم التكافؤ بين الطرفين إلى:

– طبيعة المبادلات التجارية، كون الجزائر دولة ريعية تعتمد على عائدات المحروقات[1]، بينما الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية وتجارية تصدر منتوجات متطورة الجودة، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري، زاد تفاقما بسبب انخفاض سعر البترول بعد 2014.

– التباطؤ في التفكيك الجمركي وتحميد الامتيازات الممنوحة للاتحاد الأوروبي (كما حدث سنة 2010-2012 حتى تم التوصل إلى إعادة جدولة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020) الهدف منه حماية المنتوج المحلي، كما أن الجزائر اعتمدت على شركاء جدد من آسيا.

– الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 2009.

– قانون المالية الجزائري لسنة 2014 الذي فرض قيودا على حركة بعض المنتجات مع تغيير نظام الاستثمار الأجنبي لصالح الخدمات الوطنية.

– قانون المالية الجزائري لسنة 2016 الذي جاء بقيود كمية وفرض تخفيضا في عدد رخص الاستيراد الممنوحة كتدابير اقتصادية وأمنية لعقلنة المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.[2]

– أما أحكام قانون المالية لسنة 2017، فقد زادت من توسيع قائمة السلع المحظورة من الدخول إلى السوق الجزائرية حماية لها من المنتوج الخارجي.

كما أشار مجلس ال senat في تقريره إلى سوء مناخ الأعمال في الجزائر الصادر عن البنك العالمي، وقد عبر الاتحاد الأوروبي عن غموض الوجهة المستقبلية لاقتصاد الجزائر[3] مما يبعث على عدم الثقة، خصوصا ما أكدته وسائل الإعلام حول انتشار الفساد و تقريب رؤوس الأموال، هجرة الأدمغة، التهرب

[1] بخدة عبد القادر، مرجع سابق، ص 19.

[2] SENAT, Op.cit, p24.

[3] Ibid.

الضريبي، عجز قدرة الإدارة على التسيير، بالإضافة إلى عدم مطابقة السلع الجزائرية للمعايير الأوروبية، مما صعب إمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

3- **ريع المحروقات عقبة مانعة لانفتاح الاقتصاد الجزائري:** كل الإحصائيات الصادرة عن الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة أشارت أن أكثر من 96% صادرات الجزائر بترول، مصادر تمويل الحزينة الجزائرية والنفقات العمومية هي عائدات المحروقات، أغلبها مستغلة من طرف سونطراك للبحث والتنقيب عن البترول لرصد احتياط أكثر منه، كما لم تولي الجزائر نفس الاهتمام للاستثمار في رأس المال البشري الصحة، التعليم، التكوين، اليد العاملة) مع ارتفاع معدل البطالة سنة 2016 و 2017، و أيضا الاعتماد على الريع البترولي أعاق التطور الصناعي في الجزائر، كل هذا أدى إلى عدم التقدم في اتفاق الشراكة الأوروبية - الجزائرية مما أثر سلبا على اقتصاد الجزائر[2] .

[1] Bob Khaled, accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne, Voir :http://www.dziri-dz.com, Date de consultation, 25/05/2019,15h00.

[2] حدادي جيلالي، مرجع سابق، ص 91.

خاتمة

الخاتمة:

إن تأثير اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري لم يكن سلبيا كما توقع الكثيرون، ويبرر ذلك بتمديد الفترة الانتقالية وعدم التفكيك الجمركي، لكن من جانب آخر لم يعطي الاتفاق ما كان منتظرا منه خصوصا ما تعلق بالاستثمار الأوروبي في الجزائر، حيث يبقى ضعيفا ومنحصرا في قطاع المحروقات وجانبه التجاري.

حيث بينت الإحصائيات أن مستوى الإيرادات الجمركية ارتفع بشكل كبير جدا، ضف إلى ذلك فقد حافظ الميزان التجاري على الفائض المسجل، كما أن مستويات البطالة انخفضت نسبيا، هذه المؤشرات تبين أن حجم التأثير لم يكن بالصورة المتوقعة،وبالنسبة للآثار المحتملة لوصول مرحلة الشراكة إلى منطقة التبادل الحر تبدو و أنها لا تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني في وضعه الحالي، لكن في حالة تأصيلا لاقتصاد وتكييفه وفق الآليات الجديدة يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث ان الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة تضم عدة بلدان جد متطورة تكنولوجيا وتمتلك مؤسسات ذات تنافسية عالية، بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وان حقق نتائج مرضية فهو اقتصاد ريعي، لا يمتلك مؤسسات تنافسية، وبالتالي فمصلحة الطرف الأوروبي تبدو جلية في استغلال هذا الاتفاق بما يخدم مصالحها فمن جهة تضمن تموينها بالطاقة ومن جهة أخرى تزيد من نفوذها في السوق الجزائرية، بل و السوق الأفريقية.

من هذا المنطلق حاولنا معرفة تجليات هذه العلاقة بين الطرفين وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا، و إنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر سيفقد الجزائر باقي الشركاء الذين اظهروا حسن نواياهم خصوصا بتفعيل الاستثمارات المنتجة وهنا نتحدث عن الشريك الصيني الذي يمكن أن يغطي لوحده نصف احتياجات الجزائر، كما أن الظروف الاقتصادية والأمنية في تلك الفترة جعلت الجزائر تبحث عن ملاذ خارجي لتحسين صورتها واستعادة الثقة داخل المنظومة العالمية.
- إن اتفاق الشراكة يكرس فعلا التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، حيث قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ كانت الجزائر سوقا للسلع و المنتوجات الأوروبية بنسبة تتجاوز 10% من واردات الجزائر، وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تواصل هذا النهج في إبقاء الجزائر مجرد سوق استهلاكي، في حين تبقى القيمة المضافة من هذا الاتفاق ألا وهي تعزيز الاستثمارات الأوروبية المنتجة الغائب الأكبر، وبالتالي فعملية تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية أمر أكثر من ضروري ربما يجعل الطرف الأوروبي يعيد حساباته بهذا

الخصوص، كما أن الجزائر تسعى جاهدة لإقناع الطرف الأوروبي بضرورة الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال تطوير القوانين وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تسهيل المعاملات وتوفير البنية التحتية الملائمة.

- لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة إقامة الشراكة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها تأجيل التفكيك الجمركي من جهة وكذا ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات من جهة أخرى، ضف إلى ذلك الموارد المالية الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية، وبالتالي استطاعت الجزائر أن تحافظ على مستوى مرتفع من النمو وهذا من خلال زيادة الإنفاق العام، مما جعل المؤشرات الاقتصادية تكون إيجابية، وهنا نتحدث عن تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري لعدة سنوات متتالية،أيضا بالنسبة لباقي المؤشرات الاقتصادية التي كانت ايجابية ومشجعة للغاية خصوصا ما تعلق بانخفاض معدلات البطالة بفضل الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة في هذا المجال، ومن هنا لا نرى وجود أثر لاتفاق الشراكة على المدى المتوسط على الأقل.

من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول أنه بعد مرور عدة سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لم تتضح الصورة بعد حول الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق وهذا راجع لعدة عوامل أهمها عدم الوصول إلى منطقة التبادل الحر والتي من خلالها يمكن رؤية الإختلالات على مستوى الميزان التجاري بتدفق الواردات الأوروبية وكذا تقلص الإيرادات الجمركية نتيجة لذلك، كما أن تباطؤ السلطات الجزائرية في القيام بعملية التفكيك الجمركي يعطي صورة حول فشل الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية، كما أن الوضعية المالية المريحة للجزائر مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي تجعلها غير مستعجلة في ذلك، كما يمكنها التفاوض من موقع قوة.

أفاق الدراسة :

بعد دراستنا لموضوع الشراكة نترك بعض المواضيع للباحثين الدارسين لموضوع التجارة الدولية و هي :

1- الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة .

2- الشراكة الاوروجزائرية و آثاره على الاقتصاد الوطني .

المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

2- يوسفي آمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

3- يوسف على عينه الأسلمي، ميثم عبده الجميله روان، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للإقتصاد العراقي، العدد 37، المحدد.10 ت 2،البصرة، العراق ، 2014.

4- الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1982.

5- رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال، دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004.

6- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة 2008.

7- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ماي 1988.

8- سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. دمشق: دار الفكر، ط1، 2000.

9- عبد القادر رزيق المخادمى، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

10- قاري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة حسن العمرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.

- **الرسائل والأطروحات**

11- أخرمبالي ولد محمد، الأثار الاقتصادية للشراكة العربية -الأوروبية على الاقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003.

12- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وأفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

13- بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة العمال، جامعة وهران، 2013/2012.

14- حدادي جيلالي، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ القوي الفاعلة بالمتوسط (بعد 11 سبتمبر 2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2015.

15- دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورومتوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع والعشرون، ربيع 2002.

16- سايل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007-2011)، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

17- شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأور ومتوسطية: حالة دول المغرب العربي" ، (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004.

18- مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورمتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ،2012.

19- طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009

- **<u>التقارير</u>**

20- بخدة عبد القادر، الشراكة الجزائرية الأوروبية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 04، 2017.

21- محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، (بحوث ودراسات)، القاهرة، 1993.

22- مصطفى صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الإقتصاد الجزائري الفرص والتحديات)، مجلة المغرب الموحدة، دار النشر للمغرب العربي، العدد الثامن تونس، 2008.

23- قليش عبده الله ، أثر الشركة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العنود جويلية 29، 2006، ص 240.

24- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004.

25- بن سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد رقم 09، جامعة بسكرة، 2011.

26- التوني ناجي، "آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية "، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.

27- حمزة كحال، تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق، مقال منشور على صفحة العربي الجديد، 14 مارس 2017.

28- قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كألية لتفعيل الشراكة الأورو - عربية، أيام 9/8/ماي 2004، جامعة فرحات عباسى، سطيف

- **المؤتمرات والملتقيات والندوات:**

29- اقدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية.

30- بشير مصيطفي، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 9/10 /ماي/1999.

31- قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كألية لتفعيل الشراكة الأورو - عربية، أيام 9/8/ماي 2004، جامعة فرحات عباسى، سطيف.

32- قدي، عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004.

33- قويدري، محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي"، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.

ثانيا– مراجع باللغة الأجنبية:

34- AbdElkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euroméditerranéen, publisud, Paris, 1995.

35- Aomar Baghzouz, du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie , Outre-terre2009/3 n°23 p. 141 , Voir : https://www.cairn.info. consulté le 21/05/2019,10h20

36- BARTHE :Economie de l'Union Européene, 2 ed.Economica, paris 2003.

37- Beatrice Hibou, les faces cachées du partenariat Euro -méditerranéen Critique international n 18 2003.

38- Bekenniche Otmane, le partenariat Euro-méditerranéençles enjeux),OPU, 2011.

39- Bob Khaled, accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne, Voir :http://www.dziri-dz.com, Date de consultation, 25/05/2019,15h00.

40- Catrice-Guessoum Henia, Doctorante en sciences économiques, Analyse des flux commerciaux et financiers entre l'UE et le Maghreb, université mohammed V-Rabat, Maroc

41- D.Josselin, B.Nicot, Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO et les PTM, Revue européenne de géographie, 2003.

42- Fabrice Belaïch, la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, op.cit.

43- FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des invesstissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars 2001.

http://www.euromed net /MEDA évaluation/ MDP/default.htm

44- Isabelle Bensidoune, Agnès chevalier , Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris; 1996.

45- khoudir leguefche ,Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne , Université de Pierre Mendes , Grenoble , France,2008. Voir :http://www.memoireonline.com.consulté le 21/05

46- Lionel Fontagne et Nicolas Pèridy, L'union Européenne et Le Maghreb, OCDE, Paris, 1997.

47- Louis le Pensec, le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), delegation du senat pour L'UE,

48- M.BOUKELLA, Y.BENABDALLAH, M.Y.FERFERA, « La Méditerranée occidentale, Entre régionalisation et mondialisation », CREAD, Université Abderrahmane Mira-Béjaïa, Algérie, 2003..

49- Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles.

50- Ministere des finances, accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algerie, 2005.

51- Mohamed Ben El Hassan Alaoui, Le Maroc et l'UE a l'aube du XXleme siècle (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, 1999,N°41.

52- Pour plus des details de ces institutions Voir : Jean Louis Burban : Les institutions européennes, Vuibert, Paris, 1997.

53- Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000).

54- Selon la définition de l'OMC : « on entend par zone de libre-échange un groupe de deux ou plusieurs territoires douaniers entre lesquels les droits de douane et les autres réglementations commerciales restrictives sont éliminés pour l'essentiel des échanges commerciaux portant sur les constitutifs de la zone de libre-échange. ». Options originaires des territoires produits Méditerranéennes, Sér. A i n°52, 2003 - Libre échange, agriculture et environnement, « Chronologie des relations entre l'Union européenne et les pays tiers méditerranéens (PTM) ».

55- SENAT, session extraordinaire de (2016-2017), rapport au nom de la commission des affaires européennes le cas de l'Algérie méditerranéen de la politique de voisinage, par le senateur M. Simon suitour.

56- Union Européen - Maghreb, 25 ans de coopération, 1976-2001, édité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc.

57- Voir : http://www.medafco.org/ar/taxonomy/term/11855 Association Algérie- Union européenne, source: alfadjr, Date de consultation, 22/05/2019,15h00.

58- Voir : Nicolas Barto, L'imperialisme Européen et le libre échange: Les Accords euro-mediterranéens Aout 2004. http//www.isometric.free.fr. (consulté le 20/06/2005).

59- Voir aussi : Le MOCI, Moniteur du commerce International, hebdomadaire, no 1630, du 25 au 31/12/2003.

Voir: http://www.algeria- watch.op.cit.

60- Yves lacoste Géopolitique de la méditerranée Edition Armand Colin paris 2006.